



## لقد كان التعذيب عقابا لي

حالات الاختطاف والتعذيب  
والقتل بإجراءات موجزة تحت  
حكم الجماعات المسلحة في  
حلب وإدلب بسوريا



منظمة العفو  
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2016

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW  
United Kingdom  
[www.amnesty.org/ar](http://www.amnesty.org/ar)

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2016

رقم الوثيقة: MDE 24/4227/2016

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة  
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي  
جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو  
الكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من  
الناشر.

صورة الغلاف: مقاتلو إحدى الجماعات المسلحة يجهزون  
لإطلاق صاروخ في منطقة سيف الدولة شمالي سوريا  
بمدينة حلب، 21 إبريل/نيسان 2013

©Miguel Medina/AFP/Getty Images

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 7 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتنطع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من الميثاق الدولي لحقوق الإنسان. وتنور المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعائية وحشد الجهد من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو  
الدولية

# قائمة المحتويات

5 .....	ملخص
10 .....	منهجية البحث
12 .....	1. خلفية
12 .....	1. حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب
19 .....	2. الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة الأخرى
22 .....	2. حالات الاختطاف
23 .....	1. الصحفيون والناشطون الإعلاميون
27 .....	2. المحامون والناشطون السياسيون وآخرون غيرهم
31 .....	3. الأطفال
33 .....	4. الأقليات
36 .....	3. التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة
41 .....	4. عمليات القتل بإجراءات موجزة
45 .....	5. القانون الإنساني الدولي
46 .....	نتائج وتوصيات



## ملخص

**"لقد سمعت وقرأت عن أساليب التعذيب التي تستخدمها أجهزة أمن النظام، واعتقدت أنني سوف أكون في مأمن منها كوني أقيم في منطقة تقع تحت سيطرة المعارضة، ولكن اتضح لي أنني قد كنت على خطأ، فلقد مورست بحقني نفس أساليب التعذيب ولكن على أيدي جبهة النصرة."**

"إبراهيم" الذي يقول إنه قد تم اختطافه على أيدي عناصر جبهة النصرة في 2015.

كان للنزاع الدائر في سوريا تبعاته الدمرة على المدنيين. وكانت قوات أمن النظام مسؤولة عن ارتكاب غالبية الانتهاكات بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وعرضت عشرات الآلاف للاحتجاز التعسفي والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة والاختفاء القسري. وساهمت الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدولة في تفاقم معاناة المدنيين، حيث ارتكبت الجماعات المسلحة المعارضة انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي بما في ذلك ارتكاب الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة. ولا زالت العدالة بعيدة المدى حتى الساعة بالنسبة لآلاف الضحايا لا سيما مع عدم محاسبة الحكومة السورية أو الجماعات المسلحة على ما ترتكبه من جرائم.

ولعل الأوضاع في محافظة حلب وإدلب تكون حالة دراسية تنطوي على الكثير من المعلومات التي تسلط الضوء على واقع الأمور. وظلت الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح التي اندلعت أوائل 2011 في سوريا تكبر من حيث الحجم ووتيرة تكرارها، فرمت الحكومة بالاعتداء على المحتجين باستخدام الرصاص الحي. وتشكلت بالمحصلة خلال عام 2012 جماعات مسلحة في حلب وإدلب بهدف دحر القوات الحكومية. وتمكن بعض هذه الجماعات التي تكون معظمها من مواطنين سوريين بالجمل من السيطرة على مناطق شاسعة من مدينة حلب ومحافظة إدلب والمناطق المحيطة بهما ما بين عامي 2012 و2015، ونجحت في الاحتفاظ بسيطرتها على تلك المناطق حتى اليوم مدعومةً من حكومات قطر وال سعودية وتركيا والولايات المتحدة. وبغية توطيد أركان سيطرتها تلك، حرصت تلك الجماعات على تشكيل مؤسسات إدارية وشبه قضائية، واحتفى سكان المحافظتين بادئ الأمر بانتهاء حكم النظام

في تلك المناطق وحدهاهم الأمل بأن تفرض الجماعات المسلحة سيادة القانون فيها، ولكن سرعان ما تبدلت تلك الآمال مع قيام الجماعات المنظمة ببسط سيطرتها عن طريق السلاح وتفرض النظام على طريقتها الخاصة.

وأجرت منظمة العفو الدولية بحوثاً تتعلق بمخالفات انتهاكات من لدن خمس جماعات مسلحة تسيطرها على مناطق من حلب وإدلب ما بين عامي 2012 وخصوصاً الجبهة الشامية وحركة نور الدين زنكي والفرقة 16 في حلب التي انضمت جميعها إلى ائتلاف "فتح حلب" للجماعات المسلحة في 2015 وجبهة النصرة وحركة أحرار الشام الإسلامية في إدلب اللتان انضمتا إلى ائتلاف جيش الفتح المكون من الجماعات المسلحة في وقت لاحق من العام نفسه.

ويوثق التقرير الحالي تفاصيل 24 حالة اختطاف نفذتها جماعات المعارضة المسلحة في محافظة حلب وإدلب خلال الفترة ما بين عام 2012 و2016. وشملت قائمة الضحايا أحد عمال الإغاثة و11 ناشطاً في مجال حقوق الإنسان يظهر أنه قد تم استهدافهم جراء انتهاكات هذه الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى عدد من أفراد الأقليات الذين تم اختطافهم لا لشيء سوى لاعتبارات تتعلق ببياناتهم أو قومياتهم. كما ضمت قائمة الضحايا أفراداً وأطفالاً انهموا بالتعاطف مع الحكومة السورية أو تزويدها بالمعلومات أو التعاطف مع التنظيم المسلح الذي يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية.

ويظهر أن عدد حالات اختطاف الصحفيين والمحامين والناشطين قد ازداد منذ عام 2014 لا سيما في ضوء ما أظهرته الجماعات المسلحة وخصوصاً جبهة النصرة من عدم تسامح تجاه حرية التعبير عن الرأي أو الاحتجاجات في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وقال الناشط سعيد من إدلب لمنظمة العفو الدولية ما يلي:

"حالات الضربات الجوية التي تشنها قوات الحكومة على إدلب دون قيامنا بالاحتجاج. ووجدنا في اتفاق وقف إطلاق النار (الذي دخل حيز التنفيذ في 27 فبراير / شباط 2016) فرصة سانحة للاحتجاج، وسررنا أيما سرور بتمكننا من الالتفاف بالأنماط الثورية مجدداً ولكننا لم نتوقع أبداً أن تقوم جبهة النصرة بقمع المحتجين. واستمر الاحتجاج قرابة الساعة قبل أن يقوم مقاتلو جبهة النصرة بتفريق المحتجين وتمزيق أعلام الثورة واعتقال خمسة ناشطين لم نعلم مكان تواجدهم على مدار أكثر من 24 ساعة".

وأخبرنا ضحايا خمس من حالات الاختطاف، وهم أربعة ناشطين إعلاميين وسياسيين وأحد عمال الإغاثة الإنسانية أنهم قد تعرضوا للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم لدى جبهة النصرة أو حركة نور الدين زنكي كنوع من العقاب لهم أو من أجل إجبارهم على التوقيع على إفادات تحتوي على اعترافاتهم. ويظهر أن أساليب التعذيب التي وصفها الضحايا تشبه بشكل مقلق تلك المستخدمة لدى أجهزة النظام لا سيما استخدام أسلوب الشبح الذي يُجبر فيه الضحية على اتخاذ وضعية مجدهدة للجسم، وتتضمن تعليقه مقيداً من يديه بخطاف في السقف مدة ساعات، وكذلك استخدام أسلوب الدوّلاب التي يُجبر الشخص فيه على الدخول في دوّلاب ويداه مقيدتان بالأصفاد أو خلف ظهره قبل أن ينهال عليه جلاده بالضرب. كما تلقت منظمة العفو الدولية ادعاءات من ناشطين ومحامين تشير إلى ارتكاب جماعات أخرى لحالات اختطاف في حلب وإدلب، ولكن لم تتمكن المنظمة من التحقق من مصداقية هذه المزاعم بشكل مستقل.

كما جاهر محامون تعرضوا للاختطاف أو التهديد به في حلب بما يُرتكب من تعذيب في أماكن الحجز وانتقدوا "الحاكم" التي تديرها الجماعات المسلحة التي سبق لها، وأن استحدثتها لتكون بمثابة "نظام عدالة مؤقت" في الأحياء والمدن والبلدات التي استولت عليها في محافظة حلب وإدلب. وطبقت هذه الجماعات فهمها الخاص بها

للأحكام الشرعية التي تنظم كافة مناحي الحياة العامة والخاصة وقامت بتعيين القضاة على الرغم من أن معظمهم يفتقر للخبرة العملية في مجال تطبيق أحكام الشريعة. ولجأت بعض هذه الجماعات في إدلب من قبيل جبهة النصرة وحركة أحرار الشام إلى التشدد في تفسيرها لأحكام الشريعة وفرضت تدابير عقابية على مرتكبي المخالفات.

وعموماً، تطبق "المحاكم" التي تديرها الجماعات المسلحة نصوص وأحكام وإجراءات القانون العربي الموحد (للأحكام الجزائية)، وهو عبارة عن مجموعة من القوانين المستندة إلى أحكام الشريعة سبق لجامعة الدول العربية وأن أقرتها ما بين عامي 1988 و1996 دون أن يُصار إلى تطبيقها في أي بلد عربي حتى اندلعت الانتفاضة السورية. وتتضمن العقوبات التي ينص القانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية عقوبات بدنية من قبيل الرجم وقطع اليد والجلد في جرائم الحدود.

ولا زالت منظمة العفو الدولية تتلقى منذ عام 2014 عدداً من الادعاءات التي تزعم قيام جبهة النصرة وحركات أحرار الشام والحاكم التابعة لهما بتنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة في حلب وإدلب. وتشمل قائمة الأشخاص الذين تم إعدامهم بإجراءات موجزة مدنيين وأسرى من قوات النظام المسلحة وعناصر من ميليشيا الشبيحة الموالية للنظام وأشخاصاً يُزعم أنهم "متسللون"، ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ومقاتلين من الجماعات المتناحرة الأخرى التي تعارض الحكومة السورية. وقامت الجماعات المسلحة في بعض الحالات بتنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة أمام العامة.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة من سكان مدينة حلب، وقالوا إنهم شاهدوا تنفيذ إعدامات بإجراءات موجزة رمياً بالرصاص بحق أربعة من عناصر قوات الحكومة السورية والشبيحة على أيدي الجبهة الشامية خلال عامي 2014 و2015. وأخبر أحد سكان حلب منظمة العفو الدولية بما يلي:

"شاهدت تنفيذ حكم الإعدام بإجراءات موجزة بحق اثنين من عناصر الشبيحة الذين أقتلت الجبهة الشامية القبض عليهما، وتم تنفيذ الحكم أمام مستشفى الشفاء في مدينة حلب في يومين مختلفين خلال عام 2015، حيث قاتلت الجبهة الشامية بتلويه قرار الإعدام على الملا قبل أن يطلق عناصرها النار عليهما بالبنقية. وتركت الجثتان ملقيتين لبعض ساعات في الشارع كي يراهما الجميع."

وبما أن سوريا هي إحدى الدول الأطراف باتفاقيات جنيف لعام 1949، فلا بد من التنويه بأن المادة 3 المشتركة بين الاتفاقيات الأربع التي تتطبق على جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي كالنزاع الدائر في سوريا حالياً وكونها تشكل متن القانون الدولي العربي تنص على حظر "القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والمعاملة المهينة والهادمة، وأخذ الرهائن، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً". وتشكل الانتهاكات من قبيل تعذيب المحتجزين أو إعدامهم بدون محاكمة سواء أكانتا مدنيين أو مقاتلين أسرى أو من يُطلق عليهم بالمتسللين جرائم حرب.

ويستند التقرير الحالي إلى البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية في الفترة ما بين ديسمبر / كانون الأول 2015 ومايو / أيار 2016. ولم يتمكن باحثو المنظمة من زيارة محافظتي حلب وإدلب منذ العام 2013 جراء تدهور الأوضاع الأمنية فيها. واضطربت المنظمة بالمحصلة إلى إجراء مقابلات في تركيا خلال شهر ديسمبر / كانون الأول 2015 وفبراير / شباط 2016، وأجرت مقابلات هاتفية عن بعد أو عبر الفضاء الافتراضي عبر الإنترنت. وأجرى باحثو منظمة العفو الدولية ما مجموعه 47 مقابلة شملت 12 فرداً وقعوا ضحايا للاختطاف والاحتجاز قبل أن يُصار إلى إخلاء سبيلهم لاحقاً، وأفراد عائلات 11 ضحية أخرى من ضحايا الاحتجاز وتلثة من سكان مدينة حلب قالوا إنهم شاهدوا تنفيذ عمليات قتل مدنيين وأسرى القوات المسلحة السورية وأجهزة الأمن وعناصر ميليشيا

الشبيحة الموالية للنظام بالإضافة إلى من يُتهموا بأنهم من المتسلين. كما عاينت منظمة العفو الدولية مواد مصورة وشرائط فيديو وبيانات عامة تنشرها الجماعات المسلحة، وقامت بمقابلتها مع تفاصيل إفادات الشهود ومحفوبي التقارير الإعلامية وغيرها من التقارير.

وسلمت منظمة العفو الدولية في يونيو / حزيران 2016 رسائل إلى ممثلي ائتلاف "فتح حلب" و"جيش الفتح" بغية إخاطئهما بالنتائج الأولية لبحث المنظمة وطلب الحصول على تعليقاتهما بشأن المزاعم المتعلقة بارتكاب الجماعات المسلحة التي تعمل تحت راية الائتلافين انتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي. ورد ممثلو ائتلاف فتح حلب وحركة أحرار الشام التي تعمل تحت لواء جيش الفتح بما يشير إلى رغبتهما في التواصل مع منظمة العفو الدولية بشأن الشواغل التي يثيرها التقرير، وهو التوجّه الذي ترجيًّا من المنظمة. ولكن لم تزود أي من هذه الجماعات المسلحة المنظمة بأجوبة على الأدعىات الواردة في رسالة منظمة العفو الدولية وممارسات تلك الجماعات ولم ترد على الأسئلة المتعلقة بمراسل الحجز التي تديرها هذه الجماعات.

وعلى الصعيد الدولي، فقد اتسم التقدم المحرز على صعيد توفير الحماية للمدنيين من النزاع في سوريا بكونه بطيئاً على نحو مؤلم. واعتمد مجلس الأمن في فبراير / شباط 2015 القرار رقم 2139 والذي يطالب جميع أطراف النزاع بوقف ممارسات الاحتجاز القسري والخطف والاختطاف والاغتصاب القسري. وذكر القرار جميع أطراف النزاع بواجباتها المترتبة عليها وفق أحكام القانون الإنساني الدولي والقضائية بتوفير الحماية للمدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية. ولكن لم يحدد القرار الصادر عن مجلس الأمن أية عقوبة تفرض بحق الجهات التي لا تمتثل لبنوده، ثم اعتمد المجلس بعد عام تقريباً القرار رقم 2254 الذي يقر خارطة طريق لعملية السلام ويساند الأمم المتحدة من خلال تيسير إجراء المحادثات بين الحكومة السورية وقوات المعارضة.

وفي فبراير / شباط 2016، أشرف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن سوريا، ستيفان دي مستورا، على تيسير إجراء المحادثات بين الحكومة السورية وممثلي عن المعارضة في جنيف. أعلن ما لا يقل عن 35 جماعة مسلحة بما فيها بعض من الجماعات التي تنشط تحت مظلة ائتلاف الفتح من قبل الفرقة 16 عن اعترافها بالقرار 2254 كخارطة طريق لعملية السلام في سوريا وأعلنت عن دعمها لمحادثات السلام في جنيف. وأرسلت حركة أحرار الشام الإسلامية وغيرها من الجماعات مندوبي عنها للمشاركة في محادثات جنيف التي توقفت منذ إبريل / نيسان 2016. ومن المتوقع عند استئنافها أن يُطلب من جماعات المعارضة المسلحة أن تلعب دوراً رئيسياً في وقف النزاع ومستقبل العملية الانتقالية السياسية. وإذا أرادت الجماعات أن تحظى بثقة الناس الذين يقطنون في المناطق الخاضعة لسيطرتها، فلا بد لها وللمجتمع الدولي، وخصوصاً الحكومات التي تقدم الدعم لها مالياً وسياسياً، أن تتصدى لما ترتكبه من انتهاكات دون مزيد تأخير.

وتطلب منظمة العفو الدولية من جماعات المعارضة المسلحة في حلب وإدلب وغيرها من الجماعات الناشطة في باقي مناطق البلاد أن تدين علناً جميع انتهاكات حقوق الإنسان وخرق القانون الإنساني الدولي، والإفراج فوراً ودون شروط عن جميع الأشخاص المحتجزين لا لشيء سوى لما يحملونه من آراء سياسية أو لاعتبارات تتعلق بديانتهم أو قومياتهم، والسامح بإجراء تفتيش دولي مستقل لمراسل الحجز التابعة لها. كما تحت المنظمة أعضاء الفريق الدولي لدعم سوريا على الضغط على الجماعات المسلحة كي تتمثل لأحكام قوانين الحرب، والتوقف فوراً عن نقل الأسلحة والذخائر وغير ذلك من المعدات العسكرية بما في ذلك أشكال الدعم اللوجستي والمالي للجماعات المسلحة المتورطة في ارتكاب جرائم حرب وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة. وينبغي على روسيا والولايات المتحدة في ضوء قيادتهما المشتركة للمفاوضات التي تتم بوساطة أممية أن يعطيا الأولوية للتصدي لممارسات الاختطاف والاحتجاز التعسفي

9 "لقد كان التعذيب عقاباً يُـ" مع حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة التي ترتكبها الجماعات المسلحة وقوات الحكومية السورية والتعامل مع حالات الاختفاء القسري التي ترتكبها الدولة أيضاً.

## منهجية البحث

يستند التقرير الحالي إلى البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية خلال الفترة ما بين ديسمبر / كانون الأول 2015 ومايو / أيار 2016. وركزت هذه البحوث على الانتهاكات التي ارتكبها الجماعات المسلحة من غير الدولة التي تسيطر على مساحات شاسعة من الأرض في سوريا منذ عام 2012. وتتضمن الجماعات التي يغطيها التقرير تلك التي انضمت إلى "ائتلاف فتح حلب" و"ائتلاف جيش الفتح" في إدلب في 2015.

ولم يتمكن باحثو منظمة العفو الدولية من زيارة محافظة حلب وإدلب منذ عام 2013 جراء تدهور الأوضاع الأمنية فيها، ما اضطر المنظمة إلى إجراء المقابلات عبر الهاتف أو من خلال برمجيات الاتصال عبر الشبكة مثل سكايب، وتواصلت عبر البريد الإلكتروني مع طائفة من الأفراد والمنظمات داخل سوريا. وأجرت المنظمة عددة على ذلك مقابلات شخصية في ديسمبر / كانون الأول 2015 وفبراير / شباط 2016 مع سكان فروا من حلب وإدلب، وأصبحوا لاجئين الآن في تركيا. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 47 شخصاً بالجملة بينهم 14 شخصاً تعرضوا للاختطاف والاحتجاز قبل أن يتم إخلاء سبيلهم لاحقاً، وأفراد عائلات 10 أشخاص آخرين وقعوا ضحايا للاختطاف، وأربعة من سكان محافظة حلب قالوا إنهم شاهدوا تنفيذ عمليات قتل مدنيين أو أسرى من قوات الحكومة السورية أو عناصر ميليشيا الشبيحة الموالية لها أو الأشخاص الذين يُرغمون أنهم من "المتسلين".

ويستند التقرير إلى المعلومات المستقاة من المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع سبعة صحفيين و11 ناشطاً إعلامياً، وخمسة محامين، واثنتين من المنظمات المحلية المعنية برصد الانتهاكات، ومثلهما من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في سياق سلوك الجماعات المسلحة وتصرفاتها في حلب وإدلب.

وقررت منظمة العفو الدولية عدم ذكر أسماء أصحاب الحالات التي يوردها التقرير الحالي، وغير ذلك من التفاصيل التي قد تكشف النقاب عن هوية الذين تمت مقابلتهم مثل مكان وتاريخ الاحتجاز والمهنة، وذلك بناء على طلبهم نظراً لخشيتهم من تعرض أفراد عائلاتهم لخطر الانتقام منهم على أيدي الجماعات المسلحة في حلب وإدلب، إذا تم الكشف عن هوياتهم. ولم تدرج المنظمة التفاصيل المتعلقة بنحو 11 حالة أخرى متعلقة بالانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة في حلب وإدلب تم شمولها بالبحوث التي أجرتها المنظمة، حيث أعرب أصحاب هذه الحالات عن عدم رغبتهم في نشر إفادتهم التي أطلعوا منظمة العفو الدولية عليها على صعيد محنة تعرضهم للاختطاف والتعذيب على أيدي الجماعات المسلحة، وذلك خوفاً من انتقام هذه الأخيرة منهم.

وعاينت منظمة العفو الدولية ضمن جهودها البحثية المتعلقة بإعداد التقرير الحالي مواد مصورة وشراطط فيديو وبيانات عامة نشرتها الجماعات المسلحة عبر الشبكة، وقامت بمطابقة محتوياتها مع تفاصيل إفادات الشهود والتقارير الإعلامية، وغير ذلك من التقارير الصادرة. كما راجعت منظمة العفو الدولية تقارير صادرة عن اللجنة الدولية المستقلة التي فوضتها الأمم المتحدة بالتحقيق في الأحداث في الجمهورية العربية السورية، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات المحلية المعنية برصد الانتهاكات، والمقالات الإعلامية والتعليقات المنشورة عبر موقع التواصل الاجتماعي.

وسلمت منظمة العفو الدولية رسالتين، في 13 يونيو / حزيران 2016، إلى ممثلين عن ائتلافي "فتح حلب" و"جيش الفتح" بغية اطلاعهما على النتائج الأولية لبحوث المنظمة وطلب الحصول على تعليقات من طرفيهما بشأن المزاعم المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الجماعات المسلحة التي تعمل تحت لواء الائتلافين.

وطلبت المنظمة في الرسائلتين الحصول على معلومات مفصلة عن مراكز الحجز التي يديرها أعضاء الائتلافين، وطبيعة التدابير المتخذة لتبیان الحقائق المتعلقة بمزاعم ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وضمان عزل الجناة من مناصبهم.

وفي 23 يونيو / حزيران 2016، أرسلت "حركة أحرار الشام" التي تعمل تحت "لواء جيش الفتح" برد قال فيه إنها "راجعت المسائل الحرجية والمزاعم المثيرة للقلق" التي وردت في رسالة منظمة العفو الدولية، وأعربت الحركة عن "اهتمامها بعقد اجتماع مع المنظمة لتوضيح هذه المسائل". وأوضحت أن "جيش الفتح"، من وجهة نظرها، "ليس منظمة واحدة متجانسة" متوهجةً بأنه عبارة عن "ائتلاف من الجماعات والكيانات المنفصلة التي تمتلك سياسات ومرافق وقيادات مختلفة". ودفعت الحركة بالقول إن الائتلاف عبارة عن "غرفة عمليات عسكرية تحافظ بالحد الأدنى من التنسيق التكتيكي، الأمر الذي يزيد من صعوبة الإجابة نيابة عن الائتلاف ككل". ولكن لم تزودنا حركة أحرار الشام بأجوبة حول المزاعم المحددة التي وردت في رسالة منظمة العفو الدولية بشأن ممارساتها، ولم ترد أيضاً على الأسئلة المتعلقة بمراعك الاحتياز التي تديرها الحركة. وأمّا "جبهة النصرة"، بوصفها الجماعة المسلحة الأخرى تحت "لواء ائتلاف جيش الفتح"، فلم ترد على بواعث القلق التي أثارتها منظمة العفو الدولية في رسالتها الموجهة إلى الائتلاف، ولم يصلنا منها شيء حتى ساعة طباعة التقرير الحالي.

وفي 25 يونيو / حزيران 2016، رد المكتب السياسي "لائتلاف فتح حلب" على رسالة منظمة العفو الدولية قائلًا إنه "يرفض رفضاً قاطعاً القبول من حيث المبدأ بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان"، ومضيفاً أن الائتلاف ملتزم "بالحرية والكرامة والعدالة". ووجه الائتلاف دعوة إلى منظمة العفو الدولية كي ترسل وفداً لزيارته وإجراء تحقيق مشترك معهم أو مع جهات مراقبة محلية في المزاعم المتعلقة "بع بعض التجاوزات هنا وهناك" والتي تعتقد أنها تستند إلى "رواية مصدر واحد" أو "إفادات تم إملائتها على الشهود". وعبر الائتلاف عن التزامه بمحاسبة الجناة إذا ثبتت صحة تلك المزاعم، ولكن لم يرد القائمون على المزاعم المحددة الواردة في رسالة منظمة العفو الدولية، ولم يوفروا إجابات على باقي الأسئلة التفصيلية الواردة فيها.

وتنتابع منظمة العفو الدولية الأمر مع "ائتلاف فتح حلب" و"حركة أحرار الشام" بغية التصدي لبواعث القلق التي يثيرها التقرير، وسوف تنشر أية معلومات تتمخض عنها تلك النقاشات المتعلقة ببواعث القلق تلك. ولا يمكن لمنظمة العفو الدولية أن تقوم أبداً بإجراء تحقيق مشترك مع جماعة مسلحة للوقوف على ممارسات عناصرها المزعومة، ولكن تود المنظمة أن تزور المناطق التي تسيطر الجماعات عليها عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن عميق امتنانها للمنظمات المحلية والناشطين وسكان محافظتي حلب وإدلب الحاليين والسابقين لتعاونهم جميعاً في جهود إعداد التقرير الحالي. وتحرص المنظمة بالشكر جميع ضحايا الانتهاكات الذين وافقوا على إطلاعنا على تفاصيل تجاربهم.

## 1. خلفية

### 1.1 حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب

في مارس / آذار 2011، اندلعت المظاهرات السلمية المعارضة لحكم الرئيس بشار الأسد في سوريا، ووصلت بحلول إبريل / نيسان 2011 إلى محافظة حلب وإدلب شمال البلاد<sup>1</sup>، ورددت قوات الحكومة السورية عليها باستخدام الرصاص الحي<sup>2</sup> ضد المتظاهرين عقب تزايد حجم ووتيرة المظاهرات المعارضة للحكومة في المحافظتين.

وأندلعت الصدامات المسلحة في محافظة إدلب بين قوات الحكومة السورية وعناصر نحو 30 جماعة مسلحة منذ أوائل العام 2012، وانتهت في 2015، بعد أن خسرت قوات النظام سيطرتها على المحافظة<sup>3</sup>. وفي يوليو / تموز 2012، أصبحت معبر باب الهوى الواقع على الحدود مع تركيا المعبر الحدودي الأول الذي تستولي عليه الجماعات المسلحة<sup>4</sup>. ومع أواخر العام 2014، وقعت معظم مناطق محافظة إدلب خارج المدينة تحت سيطرة طائفة متنوعة

<sup>1</sup>أسامة، أو "أول احتجاج في معرة النعمان بمحافظة إدلب، 25 مارس / آذار 2011" تاريخ النشر: 30 مايو / أيار 2012 (تمت زيارة الرابط بتاريخ 10 مايو / أيار 2016) (<https://www.youtube.com/watch?v=ggw07Do0fCw>)  
تنسيقية حي الشعار "أول احتجاج بحي الشعار في حلب داخل مسجد نور الشهداء في 25 2 2011" تاريخ النشر: 28 يناير / كانون الثاني 2013 ([https://www.youtube.com/watch?v=wPKSHGK\\_eo](https://www.youtube.com/watch?v=wPKSHGK_eo)) : تاريخ زيارة الرابط: 10 مايو / أيار 2016.

<sup>2</sup>صحيفة الغارديان "الانتقاضة الدامية في سوريا: الوفيات المبلغ عنها خلال عام 2011" 13 ديسمبر / كانون الأول 2011 (<http://www.theguardian.com/world/datablog/2011/dec/13/syria-un-5000-deaths>)  
الرابط: 10 مايو / أيار 2016: تقرير منظمة العفو الدولية "قم شامل: تطهير المعارضة في حلب" (رقم الوثيقة: MDE / 2011 / 061) (أغسطس / آب 2012، الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE24/061/2012/en/>؛ حبّية حرة "18 فقط: إصابة متحج سوري برصاصة في رأسه عقب استخدام النظام الرصاص الحي ضد المحتاجين المسلمين 8-11" تاريخ النشر: 20 إبريل / نيسان 2012 ([https://www.youtube.com/watch?v=kdFu\\_yHL3ql](https://www.youtube.com/watch?v=kdFu_yHL3ql)) ، تاريخ زيارة الرابط: 10 مايو / أيار 2016).

<sup>3</sup> وتشمل هذه الجماعات "الجيش السوري الحر"، "لواء شهداء سوريا"، "حركة أحرار الشام"، "صقور سوريا"، "المجلس الثوري لجسر الشغور" و"جبهة النصرة"، و"لواء أحفاد الرسول" و"لواء أبو ذر الأنصاري"، و"لواء الإيمان"، و"لواء درع الحق"، و"لواء درع العصين"، "لواء التوحيد"، ومجموعة تطلق على نفسها "الدولة الإسلامية". انظر، على سبيل المثال، محمد الرفاعي، "إدلب جسر الشغور تعلن بدء الاتحاد ومعركة الإخلاص"، نشرت في 15 ديسمبر / كانون الأول 2016، "توجيه إلى المترددين السوريين"، 13 ديسمبر / كانون الأول 2013، (<https://www.youtube.com/watch?v=v9hKfK9D2wQ>) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016)؛ بي بي سي، "توجيه إلى المترددين السوريين"، 13 ديسمبر / كانون الأول 2013، (<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-24403003>) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016؛ اللواء محمد مجاهد الزيات، "هيمنة الإسلاميين؟ خريطة جماعات المعارضة المسلحة في سوريا"، 8 يناير / كانون الثاني 2014، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، سوريا: من يقاتل من؟ وبدعم من؟"، 1 إبريل / نيسان 2016، (<http://bit.ly/1WSpO0w>) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016)، ساسا بوست، "خريطة الجماعات المسلحة في سوريا: من يقاتل من؟ وبدعم من؟"، 1 إبريل / نيسان 2016، (<http://www.sasapost.com/armed-groups-in-syria>)، (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016).

<sup>4</sup>سكاي نيوز عربية "الجيش السوري الحر يسيطر على المعبر الحدودي مع العراق وتركيا" 19 يوليو / تموز 2012 (تمت زيارة الرابط بتاريخ 9 مايو / أيار 2016) (<http://bit.ly/1szEjsZ>)

من الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة السورية، ويشمل ذلك بلدات معرب النعمنان وخربة الجوز وخان شيخون وسراقب وأريحا وجسر الشغور ومطار تفتناز العسكري.<sup>5</sup> ورددت قوات النظام على تقدم الجماعات المسلحة بقصف مدفعي وجوي كثيف طال المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة، بما في ذلك شن هجمات عشوائية ومباشرة على المدنيين موقعة المئات من القتلى والجرحى بينهم. وفي 24 مارس/آذار 2015، أعلنت ثمان جماعات مسلحة عن تشكيل "ائتلاف جيش الفتح" أو غرفة العمليات المشتركة بغية تنسيق الهجمات فيما بينها. وشن الائتلاف بعد أربعة أيام هجوماً على قوات الحكومة السورية ونجح في الاستيلاء على مدينة إدلب.<sup>6</sup> وبحلول ديسمبر/كانون الأول 2015، أصبحت معظم مناطق محافظة إدلب خاضعة لسيطرة "جيش الفتح" حتى اليوم باستثناء بلدتي الفوعة وكفرناحلي المحاصرتين، واللتان تقطنهما غالبية من الشيعة، وأثرتا الاستمرار في ظل حكم النظام بدلاً من الخضوع لحكم الجماعات المسلحة السنّية التي تسيطر على المناطق المحيطة بهما ولا تزال حتى الآن.<sup>7</sup>

كما تعرض المدنيون في محافظة حلب الواقعة إلى الشرق من إدلب للكثير من الهجمات العشوائية، بما في ذلك القصف الجوي والمدفعي وباستخدام قذائف الهاون، وذلك على إثر اندلاع صدامات عنيفة بين قوات النظام والجماعات المسلحة في فبراير/شباط 2012.<sup>8</sup> وبحلول يوليو/تموز من العام نفسه، سقطت المناطق الشمالية من محافظة حلب في قبضة الجماعات المسلحة، بما في ذلك معبر باب السلام الحدودي مع تركيا.<sup>9</sup> وقامت 12 جماعة مسلحة بعد شهرين بالإعلان عن توحدها تحت مسمى المجلس العسكري الثوري في حلب بهدف تنسيق هجماتها على قوات النظام السوري.<sup>10</sup> وبسط المجلس سيطرته بحلول أواخر 2012 على القسم الغربي من

<sup>5</sup> وكالة الأنباء الفرنسية "سوريا بحاجة إلى قوات إضافية عقب استيلاء الثوار على إدلب وفق ما أفادت به إحدى المنظمات غير الحكومية" 10 أكتوبر/تشرين الأول 2012 (<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/55206/World/Region/Syria-sends-extra-troops-after-rebels-seize-Idleb-.aspx>) تارikh زيارة الرابط: 9 مايو/أيار 2016: الجزيرة "أكبر مناطق ريف إدلب تقع في قبضة الثوار" ، نشر ف 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012 ([https://www.youtube.com/watch?v=SbaH\\_oYjS4o](https://www.youtube.com/watch?v=SbaH_oYjS4o)) تمت زيارة الموقع في 10 مايو/أيار 2016). صحيفة الاتحاد "المعارضة السورية تبسط سيطرتها على قرية قربة من إدلب" 7 أكتوبر/تشرين الأول 2012 ، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=96718&y> تمت زيارة الموقع في 9 مايو/أيار 2016 : قناة الآن "عرض المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش السوري الحر" تاريخ النشر: 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 (<https://www.youtube.com/watch?v=I9zxKLMPSeW>) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو/أيار 2016)

<sup>6</sup> شبكة شام نيوز "إدلب: تحرير المنطقة الأمنية وإعلان مدينة إدلب محررة بالكامل" 28 مارس/آذار 2015 (<https://www.youtube.com/watch?v=JzjLLyzowgg>) تارikh زيارة الرابط: 9 مايو/أيار 2016.

<sup>7</sup> قناة العربية "وقوع إدلب تحت سيطرة المعارضة السورية بالكامل تقريباً" ، 28 يوليو/تموز 2015، (<http://bit.ly/1RsGRxM>) (accessed on 10 May 2016) ، توماس جوسيلين "وقوع القاعدة الجوية التابعة للنظام في إدلب بيد جبهة النصرة وحلفائها" 9 سبتمبر/أيلول 2015، ذا لونغ وور جورنال، (<http://www.longwarjournal.org/archives/2015/09>) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو/أيار 2016).

<sup>8</sup> وكالة الأنباء السورية "اكتشاف أتفاق لتهريب الأسلحة وتفجير منازل على أيدي الإرهابيين في حمص... واستشهاد عقيد وملازم و3 عناصر من الجيش في حلب" 14 فبراير/شباط 2012 (<https://web.archive.org/web/20120218052122/http://sana.sy/eng/337/2012/02/14/400598.htm>).

<sup>9</sup> قناة الجزيرة "الجيش السوري الحر يسيطر على معبر باب السلام" 22 يوليو/تموز 2012 (<http://bit.ly/1WhITfH>) 2012).

<sup>10</sup> محمد سعد "بيان يعلن عن إنشاء المجلس العسكري الثوري في محافظة حلب" 10 سبتمبر/أيلول 2012

محافظة حلب والأجزاء الشرقية والشمالية من مدينة حلب،<sup>11</sup> الأمر الذي عزز من عزلة القسم الغربي من المدينة الذي تسيطر قوات النظام عليه والتي شنت بدورها عددة هجمات ما بين عامي 2013 و2015 دون أن يتغير الوضع القائم. وأُعلن في 26 إبريل / نيسان 2015 عن قيام سبع جماعات مسلحة بتشكيل ائتلاف فتح حلب ليحل محل المجلس العسكري الثوري في حلب بغية دحر قوات الدولة السورية إلى خارج المدينة. وفي فبراير / شباط 2016، تمكن قوات الحكومة السورية مدعومة بقصف الطيران الروسي من تحقيق بعض التقدم وبسط سيطرتها على جزء من محافظة حلب، وكسر الحصار المفروض، منذ عام 2012، على بلدي تل والزهراء حيث تقاطعها غالبية من الشيعة كما هي الحال في كفريا والفوعة.<sup>12</sup> وبالمحصلة، هددت قوات النظام بتطويق المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال مدينة حلب دون أن تتمكن من قطع طرق الإمداد القادمة من تركيا إلى مدينة حلب. ولا زالت الكثير من مناطق محافظة حلب تخضع لسيطرة "ائتلاف فتح حلب"، على الرغم من التقدم الذي أحرزته قوات النظام السوري.

## فتح حلب

يتكون ائتلاف فتح حلب<sup>13</sup> من نحو 31 جماعة مسلحة تعمل على تنسيق هجماتها ضد قوات الحكومة السورية، وتنظيم "الدولة الإسلامية"، وقوات الحماية الشعبية في محافظة حلب. <sup>14</sup> ويركز التقرير الحالي على الجماعات الثلاث التالية المنضوية تحت لواء هذا الائتلاف:

### الجبهة الشامية

أنشأت كتائب التوحيد الجبهة الشامية بتاريخ 25 ديسمبر / كانون الأول 2014 بهدف تنسيق العمليات العسكرية التي تشنها بالتعاون مع جماعات أخرى تنشط في حلب من قبيل "حركة نور الدين زنكي" ضد قوات النظام السوري وتنظيم "الدولة الإسلامية"، ومن أجل حصر تخزين السلاح في جهة مركزية داخل محافظة حلب.<sup>15</sup>

. ( [https://www.youtube.com/watch?v=Bp2NvZ5\\_gv4&feature=youtu.be](https://www.youtube.com/watch?v=Bp2NvZ5_gv4&feature=youtu.be) )

<sup>11</sup> جيفري بولينغ "جماعات الثوار في محافظة حلب الشمالية" 29 أغسطس / آب 2012 معهد دراسات الحرب ( [http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Backgrounder\\_RebelGroupsNorthernAleppo.pdf](http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Backgrounder_RebelGroupsNorthernAleppo.pdf) ) "مقاتلون إسلاميون يستولون على قاعدة للجيش بالتزامن مع تحقيق الثوار لمقاسب في حلب" 16 ديسمبر / كانون الأول 2012، صحيفة الاندبندنت ( <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/islamist-fighters-take-army-base-as-rebel-forces-make-gains-in-aleppo-8421110.html> )

<sup>12</sup> تقرير منظمة العفو الدولية "القوات السورية والروسية تستهدف المستشفيات ضمن استراتيجية الحرب" 3 مارس / آذار 2016 ( <https://www.amnesty.org/en/press-releases/2016/03/syrian-and-russian-forces-/> ) (targeting-hospitals-as-a-strategy-of-war/ . )

<sup>13</sup> يشتهر الائتلاف باسم "فتح حلب" عموماً.

<sup>14</sup> أبو آدم الحلبي، "جماعات جديدة تنضم إلى غرفة عمليات فتح حلب، 14 مايو / أيار 2015، سراج برس، ( <http://bit.ly/1WliQAK> ) تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016)

<sup>15</sup> أحمد الحلبي "بيان إعلان قيام الجبهة الشامية" تم نشره بتاريخ 25 ديسمبر / كانون الأول 2014 ( <https://www.youtube.com/watch?v=9LXKK77JF74&feature=youtu.be> ) (accessed on 11 May 2016); جينيفر كافاريلا وجينيفيف كاساغراندي "مراكز القوى في المعارضة السورية المسلحة" مارس / آذار 2016، معهد دراسات الحرب

ويقود الجبهة حالياً حسام ياسين<sup>16</sup> وتسسيطر على أجزاء من مدينة حلب وغيرها من مناطق المحافظة وتشرف على إدارة معبر باب السلام الحدودي مع تركيا.

### حركة نور الدين زنكي

تأسست "حركة نور الدين زنكي" بسمها الأصلي "حركة نور الدين زنكي الإسلامية" على يد المواطن السوري توفيق شهاب الدين في حلب أواخر العام 2011،<sup>17</sup> والذي أكد بصفته قائداً لها على أن الحركة مستقلة عن "الائتلاف الوطني لقوى الثورة" والمعارضة السورية وجناحها العسكري "الجيش السوري الحر".<sup>18</sup> وتحكم "حركة نور الدين زنكي" مناطق من مدينة حلب وقرية القاسمية في القسم الغربي من محافظة حلب.

### "الفرقة 16"

تأسست "الفرقة 16" في سبتمبر / أيلول 2013، وتكون من ثلاث جماعات مسلحة منفصلة هي "كتيبة شهاء بدر" و "كتيبة الأسود الثورية" و "كتيبة شهداء المصطفى".<sup>19</sup> وتسطير "الفرقة 16" على أحيا الأشرفية وسكن الشبابي والخالدية وبني زيد وطريق كاستيلو في مدينة حلب. ويقود "الفرقة 16" حالياً العقيد حسن رجوب.<sup>20</sup>

### "جيش الفتح"

يتكون "ائتلاف جيش الفتح"<sup>21</sup> مما لا يقل عن ست جماعات مسلحة تنسق فيما بينها الهجمات على قوات الحكومة السورية وتنظيم "الدولة الإسلامية" في محافظة إدلب.<sup>22</sup> ويركز التقرير الحالي على الجماعتين التاليتين

)  
[http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Syrian%20Armed%20Opposition%20Powerbrokers\\_0.pdf](http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Syrian%20Armed%20Opposition%20Powerbrokers_0.pdf) (عارف حاج يوسف "خارطة الجماعات المسلحة في حلب" 6 مارس / آذار 2016، صحفة الجمهورية (تمت زيارة الموقع في 11 مايو / أيار 2016) (<http://aljumhuriya.net/33255>)

<sup>16</sup> آرا نيوز "الجبهة الشامية تعين قائداً جديداً استعداداً لمعركة حلب" 19، ببريل / نيسان 2016، (تمت زيارة الموقع في 29 يونيو / حزيران 2016) (<http://bit.ly/2920Fya>)

<sup>17</sup> الدرر الشامية "عودة شهاب الدين قائداً جديداً لحركة نور الدين زنكي" 16، ببريل / نيسان 2016 (<http://eldorar.com/node/97028>)

<sup>18</sup> كتيبة نور الدين زنكي "مقابلة مع توفيق شهاب الدين على قناة الجزيرة" 14 مارس / آذار 2014 (<https://www.youtube.com/watch?v=eeOY8z1YFiY>)

<sup>19</sup> عارف حاج يوسف "خارطة الجماعات المسلحة في حلب" 6 مارس / آذار 2015، صحفة الجمهورية (تمت زيارة الرابط: 11 مايو / أيار 2016) (<http://aljumhuriya.net/33255>)

<sup>20</sup> المدن "قيادات الجيش السوري الحر في المدن: سوف نستعيد الأراضي الواقعة شمال حلب" 16 فبراير / شباط 2016 (تمت زيارة الرابط: 11 مايو / أيار 2016) (<http://bit.ly/299Lwug>)

<sup>21</sup> يعرف كذلك بجيش الفتح.

<sup>22</sup> عربي 21 "جيش الفتح يعود مجدداً وانضمام الحزب التركستاني له" 2 مايو / أيار 2016 (<http://bit.ly/1XUUnaP2>) : زيتون "تشكيلة جديدة لجيش الفتح باستثناء جند الأقصى" 2 مايو / أيار 2016 (<http://www.zaitonmag.com/?p=13096>) .

من هذه الجماعات الست المنضوية تحت لواء الائتلاف:

### "جبهة النصرة"

في أوائل 2012، أنشئت جبهة النصرة على يد القيادي السابق في "تنظيم القاعدة" في العراق، أبو بكر البغدادي، الذي يتزعم تنظيم "الدولة الإسلامية" حالياً. ولا زال السوري أبو محمد الجولاني يقود الجبهة منذ أن عينه أبو بكر البغدادي في هذا المنصب أوائل العام 2012.<sup>23</sup> وأعلن زعيم القاعدة أيمان الظواهري في يونيو / حزيران 2013 أن "جبهة النصرة" تُعد فرعاً "لتنظيم القاعدة" في سوريا وأدان إعلان قيام "تنظيم الدولة الإسلامية" في العراق والشام (داعش) الذي أطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية" لاحقاً.<sup>24</sup> وأعلنت "جبهة النصرة" مسؤوليتها عن أولى هجماتها الانتحارية بتاريخ 6 يناير / كانون الثاني 2012 عندما فجر أحد عناصرها نفسه في العاصمة دمشق موقعاً 26 قتيلاً.<sup>25</sup> ويشكل السوريون الغالبية العظمى من عناصر "جبهة النصرة" على النقيض من تنظيم "الدولة الإسلامية"،<sup>26</sup> وسبق للجبهة وأن شاركت في المعارك ضد قوات النظام والجماعات المسلحة المنافسة التي تعارض النظام وقواته "الحمامة الشعبية" في محافظات إدلب وحلب وحمص ودمشق وريفها. وتمتلك الجبهة تواجداً ملماً في مختلف مناطق محافظة إدلب.

### "حركة أحرار الشام الإسلامية"

ت تكون "حركة أحرار الشام الإسلامية" من ائتلاف أربع جماعات مسلحة منفصلة وهي "كتائب أحرار الشام" و"حركة الفجر الإسلامية" و"التقدمي الإسلامي" و"كتائب الإيمان"، وتأسست أوائل العام 2013. وقاد الحركة حسن عبود إلى أن تم اغتياله في 2014.<sup>27</sup> وتتواجد الحركة حالياً في إدلب وحلب ودمشق وحماء وهي منضمة لعدد من غرف العمليات العسكرية المعنية بقتل قوات النظام وتنظيم "الدولة الإسلامية". ويقود الحركة حالياً أبو

<sup>23</sup> بار كادي "إعلان قيام جبهة النصرة في الشرق الأدنى" 24 يناير / كانون الثاني 2012 (<http://bit.ly/27Tu6Ik>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو / أيار 2016).

<sup>24</sup> وكالة الأنباء الفرنسية "الظواهري يحل فصيل القاعدة في سوريا" 8 نوفمبر / تشرين الثاني 2013، غلوبال بوست (<http://www.globalpost.com/dispatch/news/afp/131108/zawahiri-disbands-main-qaeda-faction-syria-0>). (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016).

<sup>25</sup> روث شيرلوك "داخل جبهة النصرة، أكثر الأجنحة تطرفاً في النزاع السوري" 2 ديسمبر / كانون الأول 2012؛ صحيفة التلغراف (<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9716545/Inside-Jabhat-al-Nusra-the-most-extreme-wing-of-Syrias-struggle.html>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو / أيار 2016).

<sup>26</sup> آرون لوند "من هم جنود الدولة الإسلامية؟" 24 أكتوبر / تشرين الأول 2014 مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (<http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=57021>) ([https://www.nctc.gov/site/groups/al\\_nusrah\\_front.html](https://www.nctc.gov/site/groups/al_nusrah_front.html)). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو / أيار 2016).

<sup>27</sup> جامعة ستانفورد "خارطة التنظيمات العسكرية: أحرار الشام" نوفمبر / تشرين الثاني 2014 (<http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/523>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو / أيار 2016).

<sup>28</sup> يحيى الحموي، وهو سوري الجنسية.

أعلنت الولايات المتحدة في أواسط العام 2013 عن عزمها توفير الدعم العسكري للجماعات المسلحة التي تقاتل قوات النظام السوري وتنظيم الدولة الإسلامية.<sup>29</sup> وعلى ذمة مقالات صادرة عن مؤسسات بحثية وإعلامية في أوائل عام 2014، فلقد قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها وتحديداً فرنسا وقطر والسعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة بتشكيل هيئة تنسيقية عُرفت باسم "قيادة عمليات الشمال" (ويُشار إليها عموماً باسمها المختصر باللغة التركية MOM).<sup>30</sup> ويظهر أن هذه الجهة التنسيقية مسؤولة بشكل رئيسي عن تحميص الجماعات المسلحة وتنسيق عملية توريد المعدات وأسلحة المميتة وغير المميتة من قبيل الذخائر ورواتب المقاتلين.<sup>31</sup>

ووفق ما أفادت به تقارير إعلامية واثنان من المصادر المقربة من قياد الائتلاف، فلقد استلمت سبع جماعات من أصل 31 جماعة مسلحة يتكون الائتلاف منها أسلحة ومعدات غير مميتة من (قيادة عمليات الشمال / MOM) بما في ذلك "الجبهة الشامية"، و "الفرقة 16".<sup>32</sup> ويظهر أن "حركة نور الدين زنكي" قد تلقت هي الأخرى دعماً مالياً وعسكرياً من MOM<sup>33</sup> قبل أن يتوقف تمويلها في سبتمبر / أيلول 2015 عقب انضمامها لقوات "كتيبة مدينة حلب"

<sup>28</sup> آرون لوند "أبو يحيى الحموي: زعيم أحرار الشام الجديد" 12 سبتمبر / أيلول 2015، تعليق بشأن سوريا (<http://www.joshualandis.com/blog/abu-yahia-al-hamawi-ahrar-al-shams-new-leader/>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو / أيار 2016).

<sup>29</sup> بول لويس "سوف يحصل ثوار سوريا على أسلحة أمريكية على الرغم من قلق الكونغرس" 23 يوليو / تموز 2013؛ صحيفة الغارديان (<http://www.theguardian.com/world/2013/jul/23/syria-rebels-us-arms-shipments-congress>). (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016).

<sup>30</sup> ديفيد إينغناشيوس "الحرب التي تخوضها الدول الأجنبية بالوكالة في سوريا تخلق الفوضى" 2 أكتوبر / تشرين الأول 2014، صحيفة واشنطن بوست ([https://www.washingtonpost.com/opinions/david-ignatius-foreign-nations-proxy-war-creates-syrian-chaos/2014/10/02/061fb50c-4a7a-11e4-a046-120a8a855cca\\_story.html](https://www.washingtonpost.com/opinions/david-ignatius-foreign-nations-proxy-war-creates-syrian-chaos/2014/10/02/061fb50c-4a7a-11e4-a046-120a8a855cca_story.html))؛ آدم إينوتونس "فشل مهمة سرية لوكالة المخابرات المركزية بهدف تسليح ثوار سوريا" 26 يناير / كانون الثاني 2015، صحيفة وول ستريت جورنال (<http://www.wsj.com/articles/covert-cia-mission-to-arm-syrian-rebels-goes-awry-1422329582>)؛ مجموعة الأزمات الدولية "نهج جديد في جنوب سوريا" سبتمبر / أيلول 2015 (

<http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%520Lebanon/Syria/163-new-approach-in-southern-syria.pdf>؛ تشارلز لايستر "لماذا يخسر الأسد الحرب" 5 مايو / أيار 2015، معهد بروكينغز (<http://www.brookings.edu/research/opinions/2015/05/05-assad-going-syria-lister?cid=00900015020149101US0001-0507>) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016).

<sup>31</sup> آدم إينوتونس "فشل مهمة سرية لوكالة المخابرات المركزية بهدف تسليح ثوار سوريا" 26 يناير / كانون الثاني 2015، صحيفة وول ستريت جورنال (<http://www.wsj.com/articles/covert-cia-mission-to-arm-syrian-rebels-goes-awry-1422329582>) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016).

<sup>32</sup> كايل أورتون "إلى جانب من تقف أمريكا في حلب؟" 6 مايو / أيار 2016 ( <https://kyleorton1991.wordpress.com/2016/05/06/whose-side-is-america-on-in-aleppo/#more-2533> )؛ عارف حاج يوسف "خارطة الجماعات المسلحة في حلب" 6 مارس / آذار 2016، صحيفة الجمهورية (<http://aljumhuriya.net/33255>)؛ منهل باريش "منظمة العفو الدولية: لا مكان تلجلج إليه: النزوح القسري وهدم المنازل في شمال سوريا" 30 يناير / كانون الثاني 2016، القدس العربي (<http://www.alquds.co.uk/?p=474194>) (تمت زيارة الموقع في 11 مايو / أيار 2016).

<sup>33</sup> عارف حاج يوسف "خارطة الجماعات المسلحة في حلب" 6 مارس / آذار 2016، صحيفة الجمهورية (<http://aljumhuriya.net/33255>) (تمت زيارة الموقع في 11 مايو / أيار 2016).

و"حركة الظاهر ببيرس" التي اتهمت بخطف اثنين من عمال الإغاثة الإيطاليين.<sup>34</sup> وُزعم أن "حركة نور الدين زنكي" قد تلقت دعماً مالياً وعسكرياً من تركيا وقطر، وغيرها من دول الخليج، كمكافأة لها على القتال ضد قوات النظام إلى جانب "كتائب الأنصار" و"جيش المجاهدين" منذ عام 2014.<sup>35</sup>

وتفيد تقارير إعلامية بأن كلاً من قطر وال السعودية وتركيا قد قدمت دعماً عسكرياً ومالياً للجماعات المسلحة المنضوية تحت "لواء ائتلاف فتح حلب".<sup>36</sup>

اعتمد مجلس الأمن في 22 فبراير / شباط 2014 القرار رقم 2139 الذي يطالب جميع أطراف النزاع بوقف الهجمات على المدنيين والاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق الأهلية بالسكان، وإنهاء ممارسات الاحتجاز التعسفي، والاختطاف، والاختفاء القسري، والتعذيب وغيره ضروب المعاملة السيئة، ورفع الحصار عن المناطق الأهلية بالسكان والسماح بالدخول الآمن والعادل للمساعدات الإنسانية.<sup>37</sup> وذكر القرار جميع أطراف النزاع بواجباتها المترتبة عليها وفق أحكام القانون الإنساني الدولي والقضية بضمان حماية المدنيين غير المشاركين في الأعمال العدائية، ولكنه لم يحدد العقوبات التي يجب أن تُفرض بحق الجهات التي لا تمتثل لبنيده، ثم اعتمد مجلس الأمن بعد عام تقريباً القرار رقم 2254 الذي يقر خارطة طريق لعملية السلام، ويساند الأمم المتحدة من خلال تيسير إجراء المحادثات بين الحكومة السورية وقوات المعارضة.<sup>38</sup> وفي فبراير / شباط 2016، أشرف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن سوريا، ستيفان دي مستورا، على تيسير إجراء المحادثات بين الحكومة السورية وممثلين عن المعارضة في جنيف.<sup>39</sup> وأعلن ما لا يقل عن 35 جماعة مسلحة بما فيها بعض من الجماعات

<sup>34</sup> حركة نور الدين زنكي "بيان الإعلان عن اندماج حركة نور الدين زنكي مع كتائب مدينة حلب وحركة الظاهر ببيرس" 16 سبتمبر / أيلول 2015 (<https://www.youtube.com/watch?v=rlrxKZMuP4g>)؛ منهـل بـاريـش "ثوار كـتاب الشـام والجـهة الشـامية يـشكـلـون أـكـبـرـ قـوـةـ فـيـ حـلـبـ مـهـ وـصـولـ قـوـاتـهـ إـلـىـ 7000ـ مـقـاتـلـ" 30ـ يـانـيـرـ /ـ كـانـونـ الثـانـيـ 2016ـ، الـقـدـسـ الـعـرـبـيـ (<http://www.alquds.co.uk/?p=474194>)ـ. تـمـ زـيـارـةـ المـوـقـعـ فـيـ 11ـ مـاـيـوـ /ـ آيـارـ 2016ـ).

<sup>35</sup> عـارـفـ حاجـ يـوسـفـ "خـارـطـةـ الجـمـاعـاتـ الـمـسـلـحـةـ فـيـ حـلـبـ" 6ـ مـارـسـ /ـ آذـارـ 2016ـ، صـحـيـفةـ الـجـمـهـوريـةـ (<http://aljumhuriya.net/33255>)ـ؛ آـرـونـ لـونـ "جيـشـ المـجـاهـدـينـ فـيـ حـلـبـ" 8ـ إـبـرـيلـ /ـ نـيـسـانـ 2014ـ، تـعلـيقـ بـشـانـ سـورـياـ (<http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=55275>)ـ. تـمـ زـيـارـةـ المـوـقـعـ فـيـ 11ـ مـاـيـوـ /ـ آيـارـ 2016ـ).

<sup>36</sup> كـيمـ سـينـ غـوبـتاـ "ترـكـياـ وـالـسـعـودـيـةـ تـثـيـرـانـ حـفيـظـةـ الـغـربـ بـدـعـهـمـاـ لـمـتـطـرـفـينـ إـسـلـامـيـنـ سـبـقـ لـلـوـلـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـأـنـ قـامـتـ بـقـصـفـهـمـ فـيـ سـورـياـ" 12ـ مـاـيـوـ /ـ آيـارـ 2015ـ، صـحـيـفةـ إـنـدـيـدـنـدـنـتـ (<http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/syria-crisis-turkey-and-saudi-arabia-shock-western-countries-by-supporting-anti-assad-jihadists-10242747.html>)ـ؛ غـارـيثـ بـورـترـ "حـلـفاءـ الـخـلـيجـ وـجـيـشـ الـفـتـحـ" 28ـ مـاـيـوـ /ـ آيـارـ 2015ـ، الـأـهـرـامـ الـأـسـوـعـيـ (<http://weekly.ahram.org.eg/News/12392/21/Gulf-allies-and-%E2%80%98Army-of-Conquest%E2%80%99.aspx>)ـ؛ غـارـيثـ بـورـترـ "فشلـ أـوـيـاماـ فـيـ التـحـرـكـ بـشـانـ الدـعـمـ الـذـيـ تـقـدـمـهـ قـطـرـ وـالـسـعـودـيـةـ لـإـحـدىـ الـجـمـاعـاتـ الـمـنـتـسـبـةـ لـتـنظـيمـ الـقـاعـدـةـ" 23ـ مـاـيـوـ /ـ آيـارـ 2015ـ، مـيـدـلـ إـيـسـتـ آـيـ (<http://www.middleeasteye.net/columns/obama-s-fail-saudi-qatari-aid-al-qaeda-affiliate-1176814251>)ـ. تـمـ زـيـارـةـ المـوـقـعـ فـيـ 10ـ مـاـيـوـ /ـ آيـارـ 2016ـ).

<sup>37</sup> قـرارـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ رقمـ 2139ـ الصـادـرـ فـيـ 22ـ فـبـرـاـيرـ /ـ شـبـاطـ 2014ـ (<http://www.un.org/press/en/2014/sc11292.doc.htm>)ـ. تـمـ زـيـارـةـ المـوـقـعـ فـيـ 15ـ مـاـيـوـ /ـ آيـارـ 2016ـ).

<sup>38</sup> قـرارـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ رقمـ 2254ـ الصـادـرـ فـيـ 18ـ دـيـسـمـبـرـ /ـ كـانـونـ الـأـوـلـ 2015ـ (<http://www.un.org/press/en/2014/sc11292.doc.htm>)ـ؛ قـرارـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ رقمـ 2254ـ الصـادـرـ فـيـ 18ـ دـيـسـمـبـرـ /ـ كـانـونـ الـأـوـلـ 2015ـ ([http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s\\_res\\_2254.pdf](http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_res_2254.pdf))ـ. تـمـ زـيـارـةـ المـوـقـعـ فـيـ 12ـ مـاـيـوـ /ـ آيـارـ 2016ـ).

التي تنشط تحت مظلة ائتلاف الفتح من قبيل "الفرقة 16" عن اعترافها بالقرار 2254 كخارطة طريق لعملية السلام في سوريا، وأعلنت عن دعمها لمحادثات السلام في جنيف. وأرسلت "حركة أحرار الشام الإسلامية"، وغيرها من الجماعات، مندوبي عنها للمشاركة في محادثات جنيف التي توقفت منذ إبريل / نيسان 2016.

وعلاوة على بواعث القلق التي يورد التقرير الحالي تفاصيلها، حرصت منظمة العفو الدولية على توثيق انتهاكات أخرى خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي في حلب ترتكبها الجماعات المسلحة المنضوية تحت "لواء ائتلاف فتح حلب". وتتضمن هذه الانتهاكات شن هجمات خلال فبراير / شباط وإبريل / نيسان 2016 شهدت قصفاً مدفعياً عشوائياً، واستخدام عبوات ناسفة محلية الصنع تسببت بمقتل أو إصابة نحو 800 مدني يقطنون في حي الشيخ مقصود الخاضع لسيطرة وحدات الحماية الشعبية (YPG) (الجناح العسكري للإدارة الذاتية المسيطرة على المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال سوريا).<sup>40</sup> ورحت منظمة العفو الدولية بالبيان الصادر عن "ائتلاف فتح حلب" خلال مايو / أيار 2016 والذي أكد فيه على التزام الجماعات المسلحة باحترام القانون الإنساني الدولي، وأعلن الائتلاف فيه أيضاً عن عزمه فتح تحقيق في الهجمات المشار إليها، ولكن لم يتم إطلاع المنظمة على أية خطوات تم اتخاذها بهذا الخصوص حتى الآن.<sup>41</sup>

## 2.1 الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة الأخرى

دأبت منظمة العفو الدولية، وغيرها من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، على التوسيع في توثيق الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبتها خلال السنوات الخمس الماضية قوات الحكومة السورية في الكثير من مناطق سوريا بما فيها منطقتنا حلب وإدلب. وتضمنت أشكال الانتهاكات تلك عمليات القصف الجوي والمدفعي العشوائية باستخدام أسلحة غير موجهة ذات طاقة انفجارية كبيرة من قبيل البراميل المتفجرة، وممارسات الاحتجاز التعسفي الجماعية والاختفاء القسري والتعذيب المنهجي وغيره من ضروب المعاملة السيئة والإعدامات خارج إطار القضاء وعمليات الحصار المطلولة المضروبة على المناطق المدنية.<sup>42</sup> ويعتقد بأن الآلاف قد قضوا نحبهم في الحجز.

<sup>39</sup> عكس السير "بيان صادر عن كبرى الجماعات المسلحة في سوريا بشأن حضور محادثات جنيف" 1 فبراير / شباط 2016 (تمت زيارة الموقع في 11 مايو / أيار 2016). (<http://bit.ly/22Habbs>)

<sup>40</sup> تقرير منظمة العفو الدولية "سوريا: جماعات المعارضة المسلحة ترتكب جرائم حرب في مدينة حلب" 13 مايو / أيار 2016 (<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/05/syria-armed-opposition-groups-committing-war-crimes-in-aleppo-city/>).

<sup>41</sup> انظر التعليقات المنشورة عبر موقع تويتر ( <https://twitter.com/arabthomness/status/731864492527767552> ).

<sup>42</sup> انظر تقارير منظمة العفو الدولية "الموت في كل مكان: جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في حلب" (رقم الوثيقة: <https://www.amnesty.org/en/press-releases/2016/03/syrian-and-russian-forces-targeting-hospitals-as-a-strategy-of-war/>); "القوى السورية والروسية تستهدف المستشفيات ضمن استراتيجية العسكرية" 3 مارس / آذار 2016 (<https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/1370/2015/en/>); "ما بين السجن والقبر: حالات الاحتجاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2579/2015/en/>); "يمكّن أن ترى هيكل عظيمية تسير على قدميها في مضايقات: روايات مروعة لتفاصيل الحياة تحت الحصار في سوريا" 8 يناير / كانون الثاني 2014 (<https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2579/2015/en/>); تقرير منظمة هيومن رايتس

وقد قسم من الهجمات غير المبرأة التي شنتها القوات المسلحة الروسية، ووثقتها منظمة العفو الدولية في محافظتي حلب وإدلب خلال الفترة ما بين 30 سبتمبر /أيلول و 29 نوفمبر /تشرين الثاني 2015، وخلفت عشرات القتلى والجرحى بين المدنيين. وجاءت هذه الهجمات على مناطق مدنية استُخدمت فيها أسلحة غير مبرأة من قبل القنابل العنقودية والأسلحة غير الموجهة، واستهدفت مناطق تقع في محظى المستشفيات أيضاً. وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن تلك الهجمات شكلت انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي، وأنها لربما ترقى إلى مصاف جرائم الحرب.<sup>44</sup> وفي يناير /كانون الثاني 2016، رفضت الحكومة الروسية نتائج تقرير منظمة العفو الدولية ولكنها لم تبرز أدلة تثبت عدم انتهاكها لقوانين الحرب.<sup>45</sup>

ولقد حرصت منظمة العفو الدولية، وغيرها من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بما فيها لجنة التحقيق الخاصة بسوريا، على توثيق ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على أيدي التنظيم الذي يطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية".<sup>46</sup> وأصدرت لجنة التحقيق أكثر من بيان بخصوص حلب وإدلب خلصت فيها إلى أن مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" قد ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك تنفيذ حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة بحق مدنيين ومقاتلين أسرى.<sup>47</sup> وفي ديسمبر /كانون الأول 2013، أصدرت منظمة العفو

ووتش "موت من السماء: الضربات الجوية المتعمدة والعشوائية على المدنيين" إبريل / نيسان 2013  
[https://www.hrw.org/report/2013/04/10/death-skies/deliberate-and-indiscriminate-air-\)](https://www.hrw.org/report/2013/04/10/death-skies/deliberate-and-indiscriminate-air-)؛ "اللون التعذيب: الاعتقالات التعسفية والتعذيب والاختفاء القسري في سجون سوريا السرية منذ مارس /آذار 2011" يوليو /تموز 2012 (strikes-civilians  
[https://www.hrw.org/report/2012/07/03/torture-\)](https://www.hrw.org/report/2012/07/03/torture-)؛ "اللون التعذيب: الاعتقالات التعسفية والتعذيب والاختفاء القسري في سجون سوريا السرية منذ مارس /آذار 2011" يوليو /تموز 2012 (archipelago/arbitrary-arrests-torture-and-enforced-disappearances-syrias  
المستقلة الخاصة بالأحداث في الجمهورية العربية السورية" بعيداً عن الأعين: الوفيات في الحجز في الجمهورية العربية السورية" فبراير /شباط 2016 (archipelago/arbitrary-arrests-torture-and-enforced-disappearances-syrias  
السوبرية" فبراير /شباط 2016 (CoISyria/A-)  
[http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-\)](http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-) .( HRC-31-CRP1\_en.pdf

<sup>43</sup> تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش "لو تكلم الموتى: الوفيات والتعذيب بالجملة في منشآت الحجز في سوريا" ديسمبر /كانون الأول 2015 (if-dead-could-speak/mass-deaths-  
[https://www.hrw.org/report/2015/12/16/if-dead-could-speak/mass-deaths-\)](https://www.hrw.org/report/2015/12/16/if-dead-could-speak/mass-deaths-) .( and-torture-syrias-detention-facilities

<sup>44</sup> تقرير منظمة العفو الدولية "لم تضرر الأعيان المدنية: إزالة القناع عن بيان روسيا بشأن هجماتها في سوريا" (رقم الوثيقة: ) ديسمبر /كانون الأول 2015 ( at ( <https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/3113/2015/en> ) .

<sup>45</sup> انظر تقرير منظمة العفو الدولية "العبارات المعتادة والادعاءات الملفقة: ردود روسيا على بواعث القلق بشأن هجماتها في سوريا غير مقنة" 29 يناير /كانون الثاني 2016 (هد الخوف: انتهاكات داعش في الحجز في شمال سوريا" (رقم الوثيقة: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/3296/2016/en/>) .

<sup>46</sup> انظر المفهوم السامي لحقوق الإنسان "لجنة التحقيق الأمممية: ضحايا سوريا يكشفون طريقة استخدام داعش للوحشية والأدلة بطريقة محسوبة" 14 نوفمبر /تشرين الثاني 2014 ( http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15295&LangID=E )  
وتقدير منظمة العفو الدولية "هد الخوف: انتهاكات داعش في الحجز في شمال سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/063/2013 ) ديسمبر /كانون الأول 2013 (https://www.amnesty.org/en/documents/MDE24/063/2013/en) .

<sup>47</sup> انظر المفهوم السامي لحقوق الإنسان "لجنة التحقيق الأمممية: ضحايا سوريا يكشفون طريقة استخدام داعش للوحشية والأدلة بطريقة محسوبة" 14 نوفمبر /تشرين الثاني 2014 ( http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15295&LangID=E )  
لجنة التحقيق الدولي المستقلة المعنية بالأحداث في الجمهورية العربية السورية ، مارس /آذار 2014 ( )  
<http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/OralUpdate18March2014.pdf>

الدولية تقريراً وثقت فيه الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبها تنظيم "الدولة الإسلامية" في شمال سوريا بما في ذلك ارتكابه عمليات اختطاف واحتجاز تعسفي وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والقتل غير المشروع، والتي يرقى البعض منها إلى مصاف جرائم الحرب.<sup>48</sup>

ونشرت منظمة العفو الدولية، في أكتوبر / تشرين الأول 2015، نتائج بحوثها التي أظهرت أن الإدارة الذاتية في مناطق الغالبية الكردية في شمال سوريا وخصوصاً قوات شرطتها وجناحها العسكري / قوات الحماية الشعبية، قد ارتكبت انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب، وذلك من خلال تعتمدها تدمير منازل المدنيين وإجبارهم على النزوح قسراً.<sup>49</sup> ووثقت المنظمة أيضاً في وقت سابق من العام قيام الإدارة الذاتية باحتجاز منتقديها المسلمين والمدنيين بشكل تعسفي لاعتقادها بأنهم من المتعاطفين مع تنظيم "الدولة الإسلامية" أو انتتمائهم له، ووصلت فترات احتجاز بعضهم دون تهمة أو محاكمة وحرمتهم من حقوقهم الأساسية المتعلقة بالمحاكمات العادلة.<sup>50</sup>

---

؛ وتقرير نفس اللجنة "بعيداً عن الأعين" فبراير / شباط 2016  
([http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-31-CRP1\\_en.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-31-CRP1_en.pdf))

<sup>48</sup> تقرير منظمة العفو الدولية "عهد الخوف: انتهاكات داعش في الحجز في شمال سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/063/2013 ) ديسمبر / كانون الأول 2013  
(<https://www.amnesty.org/en/documents/MDE24/063/2013/en>)

<sup>49</sup> تقرير منظمة العفو الدولية "لا مكان نذهب إليه: النزوح القسري وتدمير المنازل في شمال سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2503/2015 ) أكتوبر / تشرين الأول 2015  
(<https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2503/2015/en>)

<sup>50</sup> منظمة العفو الدولية "سوريا: الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة تشوّه جهود قوات الحماية الشعبية في مكافحة الإرهاب" 7 سبتمبر / أيلول 2015  
(<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/09/syria-abuses-> 2015/09/syria-abuses-) 2015  
([mar-pyd-fight-against-terrorism/](https://www.amnesty.org/en/documents/mar-pyd-fight-against-terrorism/))

## 2. حالات الاختطاف

في ظل غياب سلطات الحكومة المحلية، أضحت الجماعات المسلحة من غير الدولة هي الحاكم الفعلي للأحياء والمدن والبلدات التي استولت عليها في محافظتي حلب وإدلب. ووضعت هذه الجماعات يدها على المباني الحكومية من قبل البلديات والمحاكم وألغت القوانين المعمول بها من لدن الحكومة السورية، وأسست ما بين عامي 2014 و2015، مؤسسات إدارية واستحدثت الأنظمة عدالة مؤقتة مكونة من محاكم ومكاتب ادعاء عام وشكّلت قوات شرطة، وأنشأت مراكز حجز بهدف الحيلولة دون انهيار النظام الاجتماعي على حد زعمها، ثم طبقت تفسيراتها الخاصة لأحكام الشريعة بما يكفل تنظيم جميع مناحي الحياة العامة والخاصة وعيّنت القضاة، وإن كان الكثير منهم يفتقر للخبرة في تطبيق أحكام الشريعة والتعامل معها. وقامت بعض الجماعات المسلحة في إدلب من قبيل جبهة النصرة و"حركة أحرار الشام الإسلامية" بتطبيق تفسيرها المتشدد لأحكام الشريعة، وفرضت تدابير عقابية بحق المخالفين المزعومين.

وتزعمت الجماعات المسلحة بالحيلولة دون احتجاز المدنيين الذين لم يرتكبوا أي جرم كأحد الأسباب وراء إنشاء "الحاكم" في حلب وإدلب. ولكن تشير الحالات التي حرصت منظمة العفو الدولية على توثيقها إلى أن الجماعات المسلحة قد نفذت عمليات اختطاف وحرمان للأشخاص من حرি�تهم دون أي مسوغ قانوني حتى في ظل النظام شبه القضائي الذي تديره في مناطقها.

ويغطي الفصل الحالي، والذي يليه، 24 حالة شهدت اختطافاً مدنيين على أيدي جماعات مسلحة في محافظتي حلب وإدلب خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2016. ويغطي الفصل الحالي تفاصيل 19 حالة فيما يرکز الفصل الذي يليه على خمس حالات أخرى وردت فيها مزاعم قيام الجماعات المسلحة بتعذيب الضحايا الذين تم اختطافهم. وتشمل قائمة الجماعات المسلحة المتهمة بارتكاب عمليات الاختطاف الواردة كلاً من "جبهة النصرة" و"حركة أحرار الشام الإسلامية" من "ائتلاف جيش الفتح" و"الجبهة الشامية"، و"حركة نور الدين زنكي"، و"الفرقة 16" من "ائتلاف فتح حلب". وتتضمن قائمة ضحايا الاختطاف في هذه الحالات 11 ناشطاً في حقوق الإنسان يظهر أنه قد تم استهدافهم جراء انتقادهم لسلوك الجماعات المسلحة، وأفراداً من أقليات تم اختطافهم لا لشيء سوى لاعتبارات تتعلق بدياناتهم أو قومياتهم، وأفراداً بينهم أطفالاً، وأحد عمال الإغاثة الإنسانية اتهموا بالتعاطف أو العمل مع الحكومة السورية وتنظيم "الدولة الإسلامية". كما تتضمن قائمة الضحايا امرأة واحدة و10 رجالاً وثلاثة صبية. ووفقاً للمعلومات المتوفرة بحوزة منظمة العفو الدولية، فقد تم احتجاز ضحايا عمليات الاختطاف في معظم الحالات داخل منشآت حجز من قبيل مباني المصنع السابقة ومساكن ومزارع. واعتباراً من 28 يونيو / حزيران، لا يزال 10 مدنيين من بين 24 مدنياً وثقت منظمة العفو الدولية تفاصيل اختطافهم في عدد المفقودين بينما تم إخلاء سبيل 11 شخصاً تشملهم الحالات التي وثقتها المنظمة.

وتلفت منظمة العفو الدولية النظر إلى أنها على اطلاع بتفاصيل حالات أفراد آخرين تلقوا تهديدات بالاختطاف من الجماعات المسلحة دون أن تنفذ تهدياتها تلك. وأجرت المنظمة مقابلات مع ثلاثة صحفيين وناشطين إعلاميين وأثنين من المحامين الذين قالوا إنهم تلقوا تهديدات بالاختطاف من الجماعات المسلحة جراء ما يزاولونه من عمل.

## 1.2 الصحفيون والناشطون الإعلاميون

أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بوصفها من المنظمات المحلية المعنية برصد الانتهاكات، أن 367 صحفيًّا وناشطًا إعلاميًّا قد تعرضوا للاختطاف على أيدي الجماعات المسلحة في محافظة حلب وإدلب، خلال الفترة الواقعة ما بين أوائل 2012 و يونيو 2016. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي لحالات الاختطاف أكبر من عدد الحالات التي تم إبلاغ منظمات الرصد المحلية ومنظمة العفو الدولية عنها، وذلك خوفًا من تعرض الضحايا وعائلاتهم للانتقام في حال الإبلاغ عن تلك الحالات.

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ستة صحفيين وناشطين إعلاميين أبلغوا عن تعرضهم للاختطاف والاحتجاز على يد إحدى الجماعات المسلحة في حلب أو إدلب قبل أن يتم إخلاء سبيلهم لاحقًا وذلك خلال الفترة ما بين عامي 2014 و 2016. وقال خمسة من هؤلاء أنه قد تم احتجازهم في عهدة جبهة النصرة فيما قال سادسهم أنه قد تم احتجازه في مناسبتين بعهدة نور الدين زنكي ومن ثم في عهدة جبهة الشامية. ويرى هؤلاء الستة أنه قد تم اختطافهم واحتجازهم لا شيء اقترفوه سوى لقياهم بالتعذيب عن آرائهم عبر موقع التواصل الاجتماعي والصحف المحلية، وخصوصاً جراء انتقادهم حكم جماعة مسلحة بعينها، والإبلاغ عن المسائل التي تُعد غير مقبولة لها سياسياً أو اجتماعياً. ويفتخر أنه قد تم إخلاء سبيل معظمهم على إثر الضغوط التي مورست على الجماعة المسلحة التي كانت تختطفهم. وقال ثلاثة من الضحايا الذين كانوا محتجزين لدى "جبهة النصرة" أنهم قد تعرضوا للتعذيب (وهم الذين ترد تفاصيل حالاتهم في الفصل التالي). كما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع أحد أقارب ناشط إعلامي تم احتجازه من "حركة أحرار الشام"، في مارس / آذار 2016، ولا يزال في عهدها حتى الآن. وأخبر سبعة صحفيين وناشطين إعلاميين آخرين منظمة العفو الدولية أنهم تلقوا تهديدات بالاختطاف من الجماعات المسلحة، خلال الفترة ما بين عامي 2014 و 2016.

### اختطاف الأشخاص قمعاً لحرية التعبير عن الرأي

وفق ما أفاد به المركز السوري للحريات الصحفية، قامت "القوة التنفيذية التابعة لجيش الفتح" في 7 مارس / آذار 2016 باختطاف خمسة ناشطين إعلاميين، وإتلاف آلات التصوير والمعدات التي كانت بحوزتهم أثناء مظاهرة سلمية في مدينة إدلب احتجاجاً على الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السورية، ولمناشدة الجماعات المسلحة كي تتوحد فيما بينها.<sup>51</sup> وتفيد التقارير الإعلامية أن "جبهة النصرة" اعتقلت الناشطين لأنهم حملوا علم "الائتلاف الوطني لقوى الثورة" والمعارضة السورية، ورددوا الأناشيد الثورية.

وأخبر "سعد" منظمة العفو الدولية بما يلي بوصفه أحد المحتجين في تلك المظاهرة:

"**حالت الضربات الجوية التي تشنها قوات الحكومة على إدلب دون قيامنا بالاحتجاج. ووجدنا في اتفاق وقف إطلاق النار (الذي دخل حيز التنفيذ في 27 فبراير / شباط 2016) فرصة سانحة للتظاهر، وسررنا أيما سرور بتمكننا من الهاتف بالأشيد الثورية مجدداً، ولكننا لم نتوقع أبداً أن تقوم جبهة النصرة**

<sup>51</sup> المركز السوري للحريات الصحفية "بيان بشأن الاعتداء على الصحافة واحتجاز صحفيين في إدلب" 8 مارس / آذار 2016 (<http://bit.ly/1WsKbB7>)

<sup>52</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

بقمع المحتجين. واستمرت المظاهر قرابة الساعه قبل أن يقوم مقاتلو جبهة النصرة بتفريق المحتجين.<sup>53</sup> وتمزيق أعلام الثورة واعتقال خمسة ناشطين لم نعلم مكان تواجدهم على مدار أكثر من 24 ساعه.

وكان "مصطفى" أحد الناشطين الخمسة الذين اختطفتهم "جبهة النصرة" أثناء الاحتجاج. وقال لمنظمة العفو الدولية: "قاموا بتعصيّب أعيننا وتم اقتيادنا إلى أحد المنازل وحبسونا في غرفة جمِيعاً ولم يسمحوا لنا بأن نتصَّل مع أقاربنا. ولم يقوموا بإحالتنا إلى القاهي ولم يكن سبب اختطافنا واضحاً". ويعتقد "مصطفى" وأصدقاؤه أنه قد تم الإفراج عنهم بعد يومين جراء الضغوط على الجبهة.<sup>55</sup>

وداهم عناصر من "جبهة النصرة" مقر إذاعة راديو فرش<sup>56</sup> في كفرانبل شمال إدلب بتاريخ 10 يناير / كانون الثاني 2016 واحتطروا اثنين من طاقمها وصادروا بعض المعدات، وأتلفوا بعضها الآخر.<sup>57</sup> وقال شاهدان على الواقعه لمنظمة العفو الدولية أن عناصر الجبهة قد داهموا مقر الإذاعة عقب قيامها ببث موسيقى اعتُبرت غير مقبولة اجتماعياً ومسيئة للإسلام. وأضاف الشهود بأن تلك كانت هي المرة الثانية التي تعتمد فيها "جبهة النصرة" على مقر الإذاعة.

وقال "عماد" أحد الشهود على الاعتداء:<sup>58</sup>

"داهم عدد من مقاتلي جبهة النصرة مكاتب الإذاعة في الساعة 7 صباحاً. وشاهدت سياراتهم التي تحمل شعار الجبهة مطبوعاً على أبوابها، وقاموا بمصادرة وتدمير بعض المعدات وشرعوا بالصراخ قائلين إننا نبث موسيقى غير ملائمة عبر أثير الإذاعة، ولكن كنا نبث أغاني ثورية أو أغاني لفيروز. واعتنقلوا اثنين من الموظفين، وظل مكان تواجدهم غير معروف طوال يومين، وتم إخلاء سبيلهم عقب اعترافهم بارتكاب الخطأ المنسب إليهم. وداومنا على بث الموسيقى ولكن ليس بنفس القدر، حيث أصبحنا أكثر حذراً في عملنا الآن".<sup>59</sup>

<sup>53</sup> مقابلة هاتفية، 25 إبريل / نيسان 2016.

<sup>54</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي

<sup>55</sup> مقابلة عبر الهاتف، 25 إبريل / نيسان 2016.

<sup>56</sup> راجع صفحة الإذاعة عبر موقع فيسبوك <https://www.facebook.com/Radio.Fresh.90.00FM/?fref=photo>

<sup>57</sup> راديو نسيم سوريا "مقاتلون من جبهة النصرة يداهمون مقر إذاعة راديو فرش ومركز مزايا النسائي والمركز الإعلامي في كفرانبل وبهبنون الناشطين ويضربونهم" 18 يناير / كانون الثاني 2015 ([http://www.nasaem-\(syria.fm/moduls/pageitems/localpage.aspx?ProdId=299](http://www.nasaem-(syria.fm/moduls/pageitems/localpage.aspx?ProdId=299))؛ صحيفة السفير "جبهة النصرة تعتقل ناشطين إعلاميين في إدلب" 10 يناير / كانون الثاني 2016 ([http://assafir.com/Windows/PrintArticle.aspx?ChannelID=5&ArticleID=465943&ref=ArticleFoot\(er](http://assafir.com/Windows/PrintArticle.aspx?ChannelID=5&ArticleID=465943&ref=ArticleFoot(er)).

<sup>58</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>59</sup> مقابلة هاتفية، 19 إبريل / نيسان 2016.

وتعرض الناشط الإعلامي فايز داغم للاختطاف بتاريخ 22 مارس / آذار 2016 على يد "حركة أحرار الشام" في معرة النعمان الواقعة في شمال محافظة إدلب. وأخبر أحد أقاربه منظمة العفو الدولية أنه قد تعرض للاختطاف عقب انتقاده الجماعات المسلحة في إدلب على صفحته في موقع فيسبوك، وأفاد أنه لا يزال محتجزاً لدى "حركة أحرار الشام" في معبر باب الهوى الحدودي. وقال قريبه:

"زاد فايز في الأشهر القليلة الماضية من حدة انتقاده للجماعات المسلحة، وخصوصاً جيش الفتح. واتهم الجماعات المسلحة بالفساد في عملها في مجال توفير المساعدات الإنسانية. ولم نعلم بادئ الأمر من هي الجهة التي أخذته، ولكن سرعان ما علمنا عن طريق شخص أخلي سببته مؤخراً من مركز الحجز في باب الهوى أن فايز محتجز هناك أيضاً. ولم تسمح حركة أحرار الشام لعائلته بزيارته، ورفضت الإفصاح عن سبب اعتقاله لديها".<sup>60</sup>

وأخبر ناشطون في حلب منظمة العفو الدولية أن الجماعات المسلحة التي وصفوها "بالمعتدلة" من حيث أنها لا تشدد في تطبيق أحكام الشريعة على حد قولهن، تسمح نوعاً ما بدرجة محدودة من حرية التعبير عن الرأي طالما أحجم الناشطون عن انتقاد سلوكيات الجماعة علناً. وقال "لؤي"<sup>61</sup> الناشط الإعلامي الذي يبلغ عن انتهاكات قوات النظام بشكل أساسى أن "حركة نور الدين زنكي" و"الجبهة الشامية" قد اخطفتا في مناسبتين مختلفتين خلال 2015 لقياً بهما. وروى لمنظمة العفو الدولية تفاصيل محنته تلك قائلاً:

"أصبحت ناشطاً إعلامياً منذ أربع سنوات، وكرست كل وقتي لتوثيق الانتهاكات، ولا يمكنني أن أشيح ببصري عن الحكم الظالم لبعض الجماعات المسلحة أو أسكط عن قضايا مثل الفساد. وقامت بالتعبير عن رأي بشأن اثنتين من الجماعات على موقع فيسبوك، فكانت النتيجة هي تعرضي للاختطاف مرتين لمدة بضعة أيام في كل مرة وفي مواقعين مختلفتين. ولم يتم اقتبادي إلى مراكز الحجز التابعة للجماعتين، ولكن تم إيداعي في منزلين مختلفين. وكان بوسعي اثناء احتجازى لدى حركة نور الدين زنكي أن أسمع عبر الجدران أصوات رجال يتعرضون للتعذيب، ولكنني لم أشاهدتهم كوني كنت مغضوب العينين. ولم تسمح لي الجماعتان بالاتصال بأهلي وتم الإفراج عني بعض ضغط الرأي العام، واضطُررت أن أتعهد لهم بأن أتوقف عن انتقادهم، وهذا ما فعلته لأنني كنت أخشى ألا يفجروا عني على قيد الحياة في المرة القادمة التي أ تعرض فيها للاختطاف على أيديهم، حيث لم يقوموا بإجتالي إلى القاضي ولم يجرؤوا تحقيقاً بيته".<sup>62</sup>

#### التهديدات والرقة

أفادت نقابة الصحفيين السوريين أن "جبهة النصرة" و"حركة أحرار الشام" قد أقدمتا في يناير / كانون الثاني 2015 على مصادرة أعداد من الصحف المحلية وإحرارها؛ لأنها أدانت الهجوم الذي استهدف صحيفة شارلي إيبيدو

<sup>60</sup> مقابلة هاتفية، 20 إبريل / نيسان 2016.

<sup>61</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>62</sup> مقابلة هاتفية، 18 مايو / أيار 2016.

الفرنسية الساخرة في باريس بتاريخ 7 يناير / كانون الثاني 2015.<sup>63</sup> وتتضمن قائمة هذه الصحف التي تطبع في تركيا وتوزع داخل سوريا من قبل الشبكة السورية للصحافة المطبوعة الصحف التالية: عناب بلدي وسوريتنا وصدى الشام، وأكذ صحفيون في صحيفتي عناب بلدي وسوريتنا والشبكة السورية لمنظمة العفو الدولية أن حركة أحرار الشام التي تسيطر على معبر باب الهوى قد شددت منذ حادثة عام 2015 من القيود المتعلقة بدخول بعض الأعداد من الصحف كونها اعتبرتها مسيئة للإسلام.

وأوضح أحد الصحفيين العاملين في صحيفة عناب بلدي الوضع قائلاً:

"نواجه ثلاثة مشكلات على النحو الآتي: منع حركة أحرار الشام الصحف من دخول سوريا لأنها تتضمن معلومات تُعتبر مسيئة للإسلام والمجاهدين؛ ونقط التفتيش التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة الأخرى وتصادر الصحف حتى بعد أن تسمح حركة أحرار الشام بدخولها؛ والاعتداءات على صحفيينا وموزعينا. واضطربنا في 2015 إلى سحب العشرات من موظفينا من إدلب وحلب عقب تلقيهم تهديدات بالاختطاف والقتل. ولقد تحسن الوضع بشكك طفيف خلال الأشهر الليلة الماضية، ولكن لا زالت القيود مفروضة علينا".<sup>64</sup>

وأخبرنا صحفي آخر يعمل في صحيفة سوريتنا أن موزعي الصحيفة وصحفييها قد تلقوا تهديدات بالاختطاف نهاية عام 2015. وقال الصحفي: "أوقفنا توزيع الصحيفة في إدلب وحلب مدة ثمانية أشهر خوفاً من استهداف موظفينا، ولكن استأنفنا التوزيع الآن بعد أن قررنا عدم نشر أي مواضيع قد يرى البعض فيها إساءة للإسلام أو الجماعات المسلحة".<sup>65</sup>

وقال ثلاثة ناشطين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أنهم تلقوا تهديدات شفوية وكتابية من "جبهة النصرة" و"الجبهة الشامية" و"حركة نور الدين زنكي" لقيادهم بانتقاد هذه الجماعات على موقع فيسبوك. وتلقى ناشطان إعلاميان من حلب تهديدات شفوية من عناصر "الجبهة الشامية" و"حركة نور الدين زنكي" أوائل عام 2015، وذلك على خلفية اتهامهما للجماعات المسلحة بالفساد على موقع فيسبوك.<sup>66</sup>

ويبلغ الناشط الإعلامي "عيسى" 24 عاماً من العمر، وأخبر منظمة العفو الدولية بما يلي:

"كنت أعمل كناشط إعلامي من قبل أن تفقد الحكومة سيطرتها على إدلب، وكانت أحد الذين احتفوا بهزيمة النظام هناك. وكانت حياتنا قبل تشكيل جيش الفتح تخضع لحكم جبهة النصرة وغيرها من

<sup>63</sup> نقابة الصحفيين السوريين "بيان النقابة بشأن حظر توزيع الصحف في المناطق المحررة... وإدانة معاودة نشر الرسومات المسيئة" 20 يناير / كانون الثاني 2015 (<http://bit.ly/25HDgsM>). (تمت زيارة الموقع في 13 مايو / أيار 2016)

<sup>64</sup> مقابلة هاتفية، 18 مايو / أيار 2016.

<sup>65</sup> مقابلة هاتفية، 19 مايو / أيار 2016.

<sup>66</sup> مقابلة هاتفية، 20 مايو / أيار 2016.

<sup>67</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

الجماعات المسلحة، إنهم يتحكمون بما نقول أو لا نقول، فالماء مخير بين الموافقة على قواعدهم وسياساتهم الاجتماعية أو الاختفاء. ولقد تلقيت خلال السنتين الماضيتين تهديدات في ثلاث مناسبات من جبهة النصرة لجند انتقامي حكمها عبر موقع فيسبوك. ووصلتني التهديدات عن طريق أصدقاء سابقين لي انضموا إلى صفوف الجماعتين. وأخذت التهديدات على محمل الجد وتوقفت عن نشر أي شيء على فيسبوك من شأنه يعرضني للخطر. وإن القوة التي تمنعك من الكلام هي أشبه ما تكون بمن يحاول أن يخنقك بوسادة.<sup>68</sup>"

## 2.2 المحامون والناشطون السياسيون وآخرون غيرهم

تعرض المحامون والناشطون السياسيون وعمال الإغاثة، رجالاً ونساء، لهجمات انتقامية من الجماعات المسلحة على خلفية تتعلق بأنشطتهم ومعتقداتهم الدينية وأرائهم السياسية المفترضة.

وأجرت منظمة العفو الدولية مع ثلاثة محامين واثنين من الناشطين السياسيين وأحد عمال الإغاثة، وأبلغ هؤلاء جميعاً عن تعرضهم للاختطاف والاحتجاز على يد إحدى الجماعات المسلحة في حلب أو إدلب قبل أن يتم إخلاء سبيلهم لاحقاً وذلك خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2016. وذكر اثنان منهم أنهم قد احتجزا لدى "جبهة النصرة" و"حركة أحرار الشام"، فيما قال أحدهم أنه احتجز لدى "حركة نور الدين زنكي"، وقال الاثنان الباقيان أنهما احتجزا لدى "الجبهة الشامية". وقال الناشط السياسي الذي احتجز على يد "جبهة النصرة" وعامل الإغاثة الذي احتجز على يد "حركة نور الدين زنكي" أنهما قد تعرضوا للتعذيب (وتد تفاصيل قضيتهما في الفصل التالي من التقرير). وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أفراد عائلة اثنين من سكان إدلب تم احتجازهما أوائل عام 2016 بتهمة مخالفة تعليمات "جبهة النصرة" وأنظمتها التي تحظر على المدنيين مثلاً التدخين واحتساء الكحول وبيعه ومغادرة منازلهم بعد ساعة معينة. ولا زال الثلاثة في عداد المفقودين اعتباراً من 28 يونيو / حزيران 2016. أخبر محامي رابع منظمة العفو الدولية أنه تلقى تهديداً بالاختطاف من إحدى الجماعات المسلحة أوائل العام 2016.

ويظهر أن استهداف المحامين الأربعية بالاختطاف أو التهديد به قد جاء على خلفية معارضتهم للتعذيب في "الحاكم" التي تديرها "جبهة النصرة" و"الجبهة الشامية" في حلب وإدلب، أو مجرد انتقادهم لحكم الجماعتين عموماً. وقال محاميان من حلب لمنظمة العفو الدولية أنهما أقدموا على إخلاء منازلهم في أوائل عام 2016 على انتقاد عدم كفاءة قضاة محكمة تديرها "الجبهة الشامية"، فتم تهديد أحدهما شفهياً بـ"يختفي" فيما تم تهديد الآخر بالاختطاف بضعة أيام لدى قوات "الجبهة الشامية".<sup>69</sup> وتم إخلاء سبيل المحامي الآخر عقب تعهده بعدم التدخل بشؤون المحكمة أو الحديث عنها أمام العامة.

وقال المحامي الثالث الذي تحدث المنظمة معه أنه تعرض للاختطاف أواسط عام 2015 وتم احتجازه في مرفق للحجز تديرها "الجبهة الشامية" في مدينة حلب.<sup>70</sup> ورفض المحامي الإفصاح عن السبب وراء حادثة اختطافه

<sup>68</sup> مقابلة هاتفية، 24 مايو / أيار 2016.

<sup>69</sup> مقابلة هاتفية، 17 مايو / أيار 2016.

<sup>70</sup> مقابلة هاتفية، 16 مايو / أيار 2016.

خوفاً من الانتقام، ولكن قال أحد المحتجزين السابقين في نفس المرفق، وتحدد المنظمة معه أيضاً، إنه التقى بالمحامي فيها وعلم أنه اختطف لعارضته استخدام التعذيب في مركز الحجز الذي تديره المحكمة التابعة "للبجهاة الشامية"<sup>71</sup>.

وتم استهداف المحامي الرابع الذي يقيم في محافظة إدلب لنفس الأسباب. وقال "باسل"<sup>72</sup> في مقابلة له مع منظمة العفو الدولية أنه تم اختطافه، في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أثناء تواجده في منزله بمعرة النعمان جراء انتقامه "جبهة النصرة" عبر موقع فيسبوك. وأضاف قائلاً:

"لا تعرف جبهة النصرة ما هي الشريعة، فهم يعتقدون أنها تقتصر على وجوب ارتداء النساء للحجاب وامتناع الرجال عن احتساء الكحول. ولقد سرت كثيراً لخلاصنا من حكم النظام السوري الظالم، ولكن أصبح الوضع أكثر سوءاً الآن. وقامت بتجويه انتقادات علنية لجبهة النصرة عبر موقع فيسبوك واتهمتها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أسوأ من تلك التي ارتكبها النظام. واقتادني أكثر من خمسة من عناصر جبهة النصرة من بيتي في اليوم التالي، حيث قاموا بسحبني إلى سياراتهم وأخبروني عنهم. وتم تعصيّب عيني مدة أكثر من 30 دقيقة إلى أن وصلنا إلى أحد المنازل المهجورة، وتم احتجازني في غرفة مدة 10 أيام، ولم تظهر عليه ملامح منشأة للحجز. وأخبرني المحقق أنني لست محامياً لأنني أجهل الشريعة، وهذا مجانب للصواب، وأخبرني أنني مخرب بين التحلي عن مهنتي أو عدم رؤية عائلتي مجدداً. ورفضت بادي الأمر، ولكنني قبلت بالعرض بعد عشرة أيام عقب سماعي لصراخ الرجال. وغادرت سوريا بمجرد أن تم إخلاء سبلي."<sup>73</sup>

وسبق للناشطة السياسية "لينا"<sup>74</sup> وأن احتجزت لدى النظام، وأخبرت منظمة العفو الدولية أنها اختطفت بتاريخ 15 إبريل/نيسان 2014، واحتُجزت طيلة ثمانية أيام في مركز الحجز بمعبر باب الهوى الحدودي الذي تديره "حركة أحرار الشام الإسلامية". ووصفت "لينا" تجربتها قائلةً:

"كنت في طريقني إلى تركيا بعد إطلاق سراحِي من الحجز لدى الحكومة السورية، وتم احتجازِي عند معبر باب الهوى رفقة اثنين من صديقاتي لعدم ارتدائِنَا الحجاب، واقتادني عناصر حركة أحرار الشام إلى غرفة التحقيق وحدي تلك الليلة. وسألني المحقق عن أنشطتي أثناء الثورة، وأخبرني أنه لن يتم إخلاء سبلي نظراً لاشتباهه بوجود صلات لي مع النظام السوري؛ على الرغم من أنني قد قلت له أنه قد جرى إطلاق سراحِي للتو من الحجز لدى أجهزة النظام. وقاموا بإخلاء سبلي صديقتي وأبقوا عليَّ أنا في الحجز؛ ولقد عاملني الحرس بشكل جيد، ولكن المحقق كان وقحاً جداً معِي، حيث اعتقادُ أن يوْقظني ليلاً في بعض الأحيان كي يستجوبني بشأن حياتي الشخصية. وأُجبرني على لبس الحجاب والنقاب، وأحضاروا رجل دين وطلبوا مني أن أركع كي أُعترف بسوء أفعالي. وهددني المحقق مراراً بأن يتم

<sup>71</sup> مقابلة هاتفية، 15 مايو/أيار 2016.

<sup>72</sup> تم إخفاء اسمها الحقيقي.

<sup>73</sup> مقابلة هاتفية، 20 إبريل/نيسان 2016.

<sup>74</sup> تم إخفاء اسمها الحقيقي.

إخصاعي لفحص إثبات العذرية. وتم إيداعي في زنزانة وحدي إلى أن أحضروا فتاة من السلمية (بمحافظة حماه) تتنمي إلى الطائفة الإسماعيلية ومكثت معي داخل الزنزانة مدة ساعتين. ولم يُسمح لي بأن أتحدث معها، وأحضرها قاضياً شرعياً قبل يوم من إخلاء سبلي، وأوْعِز بالإفراج عنِي بتاريخ 23 إبريل / نيسان 2014 نظراً لعدم وجود قضية ضدي. ولم يُسمح لي بالاستحمام طوال فترة احتجازِي.<sup>75</sup>

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع قريبة رجلين اختطفا على أيدي جبهة النصرة أوائل عام 2016 في طريق عودتهما إلى منزليهما في محافظة إدلب. وأوضحت "حسناً"<sup>76</sup> أنهما قد قررا العودة إلى منزليهما للاطمئنان على مقتنياتهما بعد فرارهما أواسط عام 2014. وقالت حسناً:

"فراثنان من أقاربي من إدلب أواسط عام 2014 هرباً من الضربات الجوية، واصطحبنا معهما عائليهما إلى تركيا حيث يقيمان في أحد المخيمات هناك. وقررا أوائل 2016 العودة إلى مدينتهما والاطمئنان على منزليهما المتجاورين، واتصلنا بنا لدى وصولهما وقالا أن المزلين لم يتعرضوا للتدمير، وحاولنا الاتصال بهم في اليوم التالي، ولكن كان هاتفهما مغلقين، فاتصلنا بجارهما الذي قال لنا أن مقاتلي جبهة النصرة قد احتجزوهما خلال الليل. ولا أعلم لماذا عساهم يقومون باحتجازهما، فهما مسنان في السنتين من العمر، ولم يسبق وأن واجهما مشاكل مع أحد في المنطقة. وأخبرني جارنا أن جبهة النصرة تشبه بشكل كبير بمن يعودون إلى منازلهم بعد أن يمضوا أكثر من سنة بعيدين عنها. وعليه، فلقد تم اختطاف جار آخر لنا بعد عودته إلى منزله. وعلمنا في مايو / أيار أنه قد تمت إحالتهما إلى محكمة بيت العدل في سلقين ولكن لا نعرف ماذا حل بهما بعد ذلك. وأرادت زوجة أحدهما أن تتوجه إلى المحكمة للسؤال عنهم ولكنها خافت أن يتم احتجازها هي أيضاً."<sup>77</sup>

ولا زال الرجلان في عداد المفقودين اعتباراً من 28 يونيو / حزيران.

## الحاكم التي تديرها الجماعات المسلحة في محافظة حلب وإدلب

تم في يوليو / تموز 2015 دمج جميع المحاكم التي أسستها الجماعات المسلحة في مدينة حلب، وبباقي مناطق المحافظة تحت مظلة جهة واحدة هي "مجلس القضاء الأعلى".<sup>78</sup> وأفاد محامون أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أن عدداً من الجماعات المسلحة، بما فيها "حركة نور الدين زنكي" و"الفرقة 16"، قد اعترفت بهذا المجلس الجديد بصفته السلطة القضائية الوحيدة في محافظة حلب. وأضاف هؤلاء المحامون أن المجلس قد نجح في منع الجماعات المسلحة من التأثير على شؤون المحاكم، وفرض سيطرته اعتباراً من يونيو / حزيران 2016 على المحكمة المركزية في حي الأنصاري بمدينة حلب وفروعها الأربع في باقي مناطق المحافظة، وخصوصاً تلك المتواجدة في بلدات اعزاز والقاسمية وكفرمنا والأتابك. وأخبر نائب مدير "مجلس القضاء الأعلى" منظمة العفو الدولية أن

<sup>75</sup> مقابلة في تركيا، 14 ديسمبر / كانون الأول 2015

<sup>76</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>77</sup> مقابلة هاتفية، 8 مايو / أيار 2016

<sup>78</sup> محمد أديب، "تقرير عن مجلس القضاء الأعلى ببنيته ونظامه وأهدافه"، 31 يوليو / تموز 2015 (تمت زيارة الموقع في 12 مايو / أيار 2016)، <https://www.youtube.com/watch?v=uXVgXl2LrtI>

"الجيش السوري الحر" هو السلطة المسئولة عن تنفيذ مذكرات التوقيف التي يصدرها مكتب المدعي العام الذي تم استحداثه عقب تأسيس المجلس.<sup>79</sup> وأضاف أن صلاحيات المجلس تغطي فقط القضايا غير المتعلقة بالنزاع مثل القتل والسطو والمنازعات المتعلقة بالعقارات.

وأسست الجبهة الشامية، في فبراير / شباط 2015، محكمتها الخاصة بها في مدينة حلب دون أن تجعلها خاضعة لإشراف مجلس القضاء الأعلى، كما تدير الجبهة شرطتها الخاصة بها، والتي تطلق عليها اسم "جهاز الأمن". وتختص المحكمة في القضايا المتعلقة بعناصر القوات السورية المسلحة والجماعات المسلحة من جانب، والقضايا المتعلقة بالمدینين من جانب آخر. ووفق ما أفاد به اثنان من عناصر هيئة المحكمة، يتم تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن مكتب المدعي العام من خلال "جهاز الأمن (الشرطة)" وقوامه عناصر ينتمون "للحجارة الشامية" ويتلك فروعاً في مدينة حلب ومناطق أخرى من المحافظة، أو من خلال شرطة سوريا الحرة.<sup>80</sup> ويتم نقل الموقوفين خارج مدينة حلب إلى المحكمة داخل المدينة بغية مقاضاتهم.<sup>81</sup>

ويدير مجلس القضاء الأعلى مركزاً للحجز يقع على مقربة من موقع المحكمة المركزية، بينما تدير "الجبهة الشامية" مركزاً آخرأً خاصاً بها يقع داخل مقرها.

وأسست "جبهة النصرة" في عام 2014 "محكمةً" أطلق عليها اسم "بيت العدل" في عدد من بلدات محافظة إدلب بما في ذلك حارم وسراف وسلقين. وفي 2015، أسست حركة أحرار الشام هيئة الدعوة والإرشاد في محافظة إدلب تضم تحت مظلتها "سلطة قضائية"<sup>82</sup> تدير محاكم شرعية في مدينة إدلب وبباقي أرجاء المحافظة بما في ذلك معبر باب الهوى الحدودي.

## التشريعات

تطبق المحاكم التي يديرها مجلس القضاء الأعلى و"الجبهة الشامية في حلب" وبيت العدل في إدلب نصوص وأحكام القانون العربي الموحد (للأحكام الجزائية)، وهو عبارة عن مجموعة من النصوص القانونية المستندة إلى أحكام الشريعة سبق لجامعة الدول العربية وأن أقرتها ما بين عامي 1988 و1996 دون أن يُصار إلى تطبيقها في أي بلد عربي إلى أن اندلعت الانتفاضة السورية. وتتضمن العقوبات التي ترد في القانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية عقوبات بدنية من قبيل الرجم وقطع اليد والجلد في جرائم الحدود.<sup>83</sup> ولكن اتفق المجلس ومحكمة

<sup>79</sup> مقابلة هاتفية، 10 مايو / أيار 2016.

<sup>80</sup> مقابلة هاتفية، 30 مايو / أيار 2016.

<sup>81</sup> مقابلة هاتفية، 30 مايو / أيار 2016.

<sup>82</sup> راديو الكل "إعادة هيكلة مكتب أحرار الشام وتشكل سلطة قضائية تابعة للحركة" 18 نوفمبر / تشرين الثاني 2015 (تمت زيارة الموقع في 12 مايو / أيار 2016) (<http://bit.ly/211cK70>)

<sup>83</sup> ولاية كل من إيدو إلو "ملخص الوثيقة: القانون العربي الموحد - دراسة وتقدير من منظمة الشام الإسلامية" 5 ديسمبر / كانون الأول 2014 (<https://wilayatnowhere.wordpress.com/2014/12/05/document-summary-the->) (تمت زيارة الموقع في 12 مايو / أيار 2016) (<http://unified-arab-code-a-study-and-assessment-by-the-islamic-sham-organization>)

"الجبهة الشامية" على عدم تطبيق الحدود وقت الحرب وفق مبادئ الشريعة في هذا السياق. وأفاد محامي شارك في تدريب مسؤولين في محكمة بيت العدل أن "جبهة النصرة" قد عينت قضاة يفتقرن للمؤهلات الالزمة لتطبيق نصوص وأحكام القانون العربي الموحد دون أن يردهم ذلك عن تطبيق الحدود. وأضاف أن الأحكام الصادرة عن بيت العدل في بعض القضايا تستند إلى التفسير المتشدد الذي يأخذ به القاضي لأحكام الشريعة، وأنها كانت غير متسقة مع أحكام القانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية.

## 3.2 الأطفال

يظهر أن ظاهرة اختطاف الأطفال قد تزايدت في سوريا منذ عام 2014، وخصوصاً على أيدي تنظيم "الدولة الإسلامية"<sup>84</sup>، وذلك وفق ما أورده الممثل الخاص للأمين العام المعنى بالأطفال والنزاعات المسلحة. وتمكنت منظمة العفو الدولية من توثيق واقعتي اختطاف حركة أحرار الشام لاثنين من الصبية، وثالث على أيدي "جبهة النصرة" خلال الفترة ما بين 2012 و2015، وذلك على الرغم من شح المعلومات المتعلقة باختطاف الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة في المناطق التي تسيطر عليها في محافظة حلب وإدلب،

ووصف "أحمد" <sup>85</sup> لمنظمة العفو الدولية تفاصيل تعرض ابنه البالغ من العمر 14 عاماً للاختطاف على أيدي "حركة أحرار الشام" بتاريخ 14 ديسمبر / كانون الأول 2015 أثناء مروره ب نقطة تفتيش في معبر باب الهوى الحدودي متوجهاً لزيارة شمال من محافظة إدلب. ولا زال الفتى في عداد المفقودين اعتباراً من 28 يونيو / حزيران. وقال والد أحمد:

"غادرنا إدلب، أوائل عام 2014، هرباً من الضربات الجوية، وحطت بنا الرحال في أحد المخيمات في أنطاكيا بتركيا. ولا تتوفر مدارس في تلك المخيمات، ولم يكن معنا مال لتفعيل تكاليف المواصلات كي يلتحق ابني بمدرسة خارج المخيم. واعتبرى ابني الملل الشديد، واشتكى الحنين إلى سوريا، فسمحت له بالعودة وزيارة جده وجده اللذان يقيمان في شمال محافظة إدلب. ورافقه في رحلة العودة اثنان من أصدقائي الثقات يقيمان في نفس المخيم بأنطاكيا وتوجهوا عائدين إلى مدينة إدلب، وغادروا المخيم في الصباح الباكر، وسرعان ما تلقيت اتصالاً هاتفياً بعد بضع ساعات يخبرني صديقي فيه أن حركة أحرار الشام قد احتجزت ابني وصديقنا الآخر عند نقطة تفتيش معبر باب الهوى. وطلبت من صديقي أن يتوجه إلى مركز الحجز في باب الهوى عليه يعرف ما حصل، ولكنه كان خائفاً جداً. وأمام أنا فلم أعلم ما ينبغي علي فعله، وكانت خائفاً أيضاً من أن توجه إلى معبر باب الهوى. وأأخلي سبيل صديقنا الآخر بعد أربعين يوماً، وأخبرني أن ابني ماحتجز في إحدى زنازين الحبس الانفرادي، وأنه يعاني من الهلوسة كونه مُنْعَ من التعرض لأشعة الشمس لفترة طويلة جداً. ولم تصلني معلومات بشأنه منذ ذلك الحين".<sup>86</sup>

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع رجل احتجز رفقة نجل أحمد. وقال الرجل:

<sup>84</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة "تقرير المبعوث الخاص للأمين العام حول الأطفال والنزاعات المسلحة" يونيو / حزيران 2015 at [http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-%7D/s\\_2015\\_409.pdf](http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-%7D/s_2015_409.pdf).

<sup>85</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>86</sup> مقابلة هاتفية، 16 ديسمبر / كانون الأول 2015.

"لم يطلعونا على سبب احتجازهم لنا، واتهموا الطفل بأنه أحد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، ولكن ذلك ليس حقيقياً. وهو يقيم في تركيا وظل خارج سوريا فترة طويلة، ولقد شاهدته قبل أسبوع من إخلاء سبيلي عندما مررت بجانب زنزانته مصادفة كونه كان محتجزاً في زنزانة الحبس الانفرادي. شاهدته وهو يتحدث مع نفسه ويصرخ ويبيكي، وأخبرني حارس السجن بكل رُهُو أن الفتى يعاني من الهلوسة، لأنه لم يتعرض لأشعة الشمس أو يستنشق هواء علياً منذ إلقاء القبض عليه. وصفعني الحارس على وجهي عندما سأله إن كان سوف يتم إطلاق سراح الصبي، وقال لي بأن أتابع طريقي. وشاهدت أكثر من 10 صبية محتجزين بلا مراافق بالغ في معبر باب الهوى، حيث كانوا يحتجزون في نفس الزنازين مع المحتجزين البالغين."<sup>87</sup>

ووثقت منظمة العفو الدولية حالة أخرى شهدت تعرض فتى يبلغ من العمر 16 عاماً للاحتجاز من بلدة شمال حلب في أوائل يوليو / تموز 2012 على أيدي عناصر من "سرايا أبو عمارة"، على ما يبدو، وهي إحدى الجماعات المسلحة التي اندمجت مع حركة أحرار الشام في نهاية 2012. وأخبر أحد أقارب الفتى منظمة العفو الدولية أنه قد تم احتجازه من منزل صديقه بعد انتهاء الدوام المدرسي. وقال قريب الفتى:

"اتصل عناصر من سرايا أبو عمارة بوالدة الفتى وأخبروها بأن ابنها في عهدهم، وقاموا بضربه أثناء حديثه معها. ووصلتنا من ذلك الحين رسائل متضاربة حول مكان تواجده، حيث حدث انقسام داخل الحركة، وانضم بعض عناصرها إلى كتائب التوحيد فيما انضم آخرون "لحركة أحرار الشام". واستفسرنا من كلتا الحركتين عن الفتى ولكنهما قالتا إنه ليس في عهدهما. وفقدنا الأمل، وأعتقد أنه استهدف لأن أسرته تقيم في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام في حلب ولكن مدرسته تقع في الجانب الذي تسطر عليه المعارضة في المدينة. ولم نتوقع أبداً أن يتم استهداف الفتى".<sup>88</sup>

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع فتى يبلغ من العمر 15 عاماً تعرض للاحتجاز على يد إحدى الجماعات المسلحة يعتقد أنها جبهة النصرة في شمال محافظة إدلب أوائل العام 2014 وقامت باحتجازه طوال ثلاثة أيام. وأخبر منظمة العفو الدولية أن الجماعة المسلحة احتجزته أثناء لعبه في الشارع مع أصدقائه،<sup>89</sup> مضيفاً أنه قد تم احتجازه في مبنى مهجور طيلة ثلاثة أيام وجرى تعصيب عينيه، ومنوهاً أنه لم يتعرض للضرب أو سوء المعاملة بخلاف ذلك. وشرح والد الصبي لمنظمة العفو الدولية أنه قدر تم احتجاز ابنه من أجل الضغط عليه للانضمام إلى صفوف الجماعة المسلحة. وقال والد الفتى:

"مارست جبهة النصرة ضغوطاً على الرجال كي ينضموا إلى صفوفها، وأجبرت حتى المعارضين لها على الانضمام، وغادر أصدقائي إلى تركيا خوفاً من الجبهة. وتواترت أننا عن الأنوار إلى أن أخبرتني زوجتي أنهم قد احتجزوا ولدي. وأيقنت أنها جبهة النصرة لأنها الجماعة المسيطرة على القرية، وقلت لهم أني

<sup>87</sup> مقابلة هاتفية، 5 مايو / أيار 2016.

<sup>88</sup> مقابلة هاتفية، 5 إبريل / نيسان 2016.

<sup>89</sup> مقابلة هاتفية، 16 إبريل / نيسان 2016.

سوف أنضم إليهم لو أفرجوا عن ابني. وقاموا بإخلاء سبيله في اليوم التالي ولكنني سارعت بالفرار رفقة أسرتي إلى تركيا."<sup>90</sup>

## 4.2 الأقليات

استهدفت الجماعات المسلحة المنضوية تحت "لواء ائتلاف فتح حلب" سكان حي الشيخ مقصود ذي الغالبية الكردية في حلب. وتحاصر المنطقة من الغرب والشمال الفرقة 16 منذ عام 2015.<sup>91</sup> وفي العام التالي، قام أحد العاملين في المستشفى الميداني في الشيخ مقصود بتزويد منظمة العفو الدولية بأسماء 25 مدنياً تم اختطافهم من "الفرقة 16" ما بين عامي 2012 و2016. وأخبر الرجل المنظمة بما يلي:

"يُضطر سكان حي الشيخ مقصود للمرور عبر أحياط مدينة حلب التي تقع تحت سيطرة الفرقة 16 من أجل الوصول إلى عفرين (وهي بلدة تسكنها غالبية كردية في شمال محافظة حلب). وتعرض الكثير من الناس للاختطاف ما بين عامي 2013 و2015 مما حدى بالباقين التوقف عن المجازفة ومحاولة المرور. وتم فتح مسار جديد باتجاه عفرين من حي الشيخ مقصود عقب استعادة قوات النظام سيطرتها على أجزاء من شمال محافظة حلب في 2016."<sup>92</sup>

ووثقت منظمة العفو الدولية اختطاف ثلاثة من السكان الأكراد بينهم امرأتان اختطفتا أثناء توجههما من الشيخ مقصود إلى عفرين أو مدينة حلب. وقيل إن الفرقة 16 هي التي نفذت عمليات اختطاف الأكراد الثلاثة.

وتقيم "لبياء"<sup>93</sup> في حي الشيخ مقصود، ووثقت كيف تعرضت والدتها فريدة سليمان للاختطاف على يد "الفرقة 16" من حي سكن الشهابي في حلب. وفقدت والدتها البالغة من العمر 61 عاماً بتاريخ 21 أغسطس / آب 2013، ولا زال مكان تواجدها مجهولاً وفق آخر المعلومات المتوفرة اعتباراً من 28 يونيو / حزيران 2016. وأخبرت ابنتها "لبياء" منظمة العفو الدولية بما يلي:

"غادرت والدتي حي الشيخ مقصود صباحاً للحاق بموعدها لدى طبيب الأسنان الكائن في الجزء الواقع تحت سيطرة المعارضة. وغادرت صبيحة ذلك اليوم ولكنها لم تعد أبداً، وعرض جارتنا علينا أن يقللها بسيارته إلى مكان الطبيب، فكان نصيبي الاختطاف برفقتها لدى مرورهما ببنقطة التفتيش، وأُخلي سبيله بعد 10 أيام، وأخبرنا أنها محتجزة لدى "الفرقة 16". وأعتقد أن جارتنا قد أُخلي سبيله لأنه عربي، ولا يعلم أين تم احتجازه بالضبط. وتوجه شقيقتي بعد ثلاثة أيام من الإفراج عن جارتنا إلى سكن الشهابي للاستفسار عن والدتنا. واتصل بي كي يخبرني أنه تمكّن من معرفة مكان مركز الحجز التابع

<sup>90</sup> مقابلة هاتفية، 16 إبريل / نيسان 2016.

<sup>91</sup> منظمة العفو الدولية "سوريا: جماعات المعارضة المسلحة ترتكب جرائم حرب في مدينة حلب" 13 مايو / أيار 2016 [https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/05/syria-armed-opposition-groups-\(committing-war-crimes-in-aleppo-city](https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/05/syria-armed-opposition-groups-(committing-war-crimes-in-aleppo-city)

<sup>92</sup> مقابلة هاتفية، 29 إبريل / نيسان 2016.

<sup>93</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

"للفرقة 16"، وكانت تلك هي آخر مرة يتحدث فيها معي. ولا زال مكان تواجده مجهولاً حتى اليوم ونعتقد أنه محتجز لدى نفس الجماعة المسلحة. وتعاني والدتي من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم، وكل ما آمله هو أن يكونوا قد زودوها بأدويتها، ولا تتوفر بحوزتنا معلومات عنهم حتى اليوم، ونخاف من التوجه إلى "الفرقة 16" للسؤال عنهم.<sup>94</sup>

وروى لنا "حسام"<sup>95</sup> الذي يسكن في حي الشيخ مقصود تفاصيل تعرض والدته البالغة من العمر 60 عاماً للاختطاف على أيدي عناصر "الفرقة 16" أوائل عام 2013. وقال حسام:

"كانت والدتي وشقيقتي متوجهتين إلى عفرين لحظة تعرضهما للاختطاف عند مرورهما بنقطة التفتيش في حي الأشرفية. ولقد حذر سائق سيارة الأجرة شقيقتي من أنهم قد اقتربوا من نقطة تفتيش تابعة "للفرقة 16"، وسرعان ما قبض العناصر عليهم عندما علموا أنهم من سكان الشيخ مقصود. وتمكن شقيقتي من الهرب أثناء انهماك العناصر باستجواب السائق عند نقطة التفتيش ولكنها لم تتمكن من اصطحاب والدتي معها، وتابعت شقيقتي سيرها إلى عفرين، ولم تعد إلى الشيخ مقصود مجدداً. وأخبرني رجل كردي، أخلي سبيله قبل عدة أشهر، أن والدتي وامرأتين كرديتين يعملن في مطبخ أحد مراكز الحجز التابعة "للفرقة 16". وأنا سعيد أنها على قيد الحياة، ولكنني أخاف أن أذهب إلى هناك وسائل عنها".<sup>96</sup>

تلت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد ب تعرض عدد من سكان محافظة إدلب وحلب المسيحيين لعمليات اختطاف، وغير ذلك من الانتهاكات المدفوعة باعتبارات متعلقة بديانتهم. وأجرت المنظمة مقابلات مع ثلاثة ناشطين واثنين من القساوسة، وقالوا إن "جبهة النصرة" و"حركة أحرار الشام" قد دمرت الكنائس، واختطفت عدداً من المسيحيين في إدلب، وأضافوا بأن العائلات المسيحية اضطرت إلى اعتناق الإسلام أو مغادرة المحافظة. ووفق ما أفادت به "منظمة التضامن المسيحي العالمية"، استهدفت "جبهة النصرة" في إدلب المسيحيين من خلال عمليات الاحتجاز، ومصادرة منازلهم وسرقة مقتنياتهم.<sup>97</sup>

وأخبر مطران أرثوذكسي سوري منظمة العفو الدولية عن اختطاف اثنين من المطرانة بتاريخ 22 إبريل / نيسان 2013. وقال إن المطرانين يوحنا إبراهيم وبولص اليازجي كانوا يقumen بمهمة إنسانية في حلب للتفاوض على الإفراج عن قساوسة من حلب، وأنهما اختطفا رفقة سائقهما وصديقهما على يد مقاتلين يعتقد أنهم من حركة نور الدين زنكي. وقال المطران الأرثوذكسي:

"سمح للسائق بأن يغادر، وهو الذي أخبرنا عن عملية الاحتجاز، وقال إن بعض المسلحين كانوا يتحدثون بلغة أجنبية. وعلمنا عن طريق وسطاء أن "حركة نور الدين زنكي" ضالعة في عملية الاحتجاز

<sup>94</sup> مقابلة هاتفية، 29 إبريل / نيسان 2016.

<sup>95</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>96</sup> مقابلة هاتفية، 29 إبريل / نيسان 2016.

<sup>97</sup> مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع منظمة التضامن المسيحي الدولية، 20 مايو / أيار 2016.

35 "لقد كان التعذيب عقاباً لي" مع حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

المطرانيين قبل أن يتم نقلهما إلى عهدة جبهة النصرة في إدلب. ولا زالت أماكن تواجدهما مجهولة، وتلقينا معلومات تفيد بمقتلهما، ولكن لم يتتسن لنا التأكيد من هذه المعلومة.<sup>98</sup>

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من هذه المزاعم بشكل مستقل.

---

<sup>98</sup> مقابلة هاتفية، 22 إبريل / نيسان 2016.

## 3. التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة

تركز معظم التقارير المتعلقة بالتعذيب في سوريا على الممارسات التي ترتكبها الحكومة السورية وتنظيم "الدولة الإسلامية"، وهو أمر مفهوم، لا سيما وأنه لا يمكن المقارنة بين انتهاكات هاتين الجهتين وما ترتكبه جماعات المعارضة المسلحة من انتهاكات مشابهة في محافظة حلب وإدلب، والتي كانت مسؤولة بدورها عن تعذيب وإساءة معاملة أفراد قامت باختطافهم واحتجازهم في عهدهما.

ووثقت منظمة العفو الدولية خمس حالات من اختطاف أشخاص واحتجازهم على أيدي الجماعات المسلحة في محافظة إدلب وحلب ما بين عامي 2014 و2015. وزعم الضحايا أنهم قد تعرضوا للتعذيب أيضاً، حيث أخبر أربعة منهم، بينهم ثلاثة إعلاميين وناشطين سياسيين وصحفي واحد، منظمة العفو الدولية أنهم قد تعرضوا للتعذيب على أيدي "جبهة النصرة" عقاباً لهم ببعد اختطافهم واتهامهم بنشر المعتقدات العلمانية، وانتقاد الجبهة أو تأييد الفكر الثوري. ونفذت "جبهة النصرة" عمليات التعذيب وفق ما جاء في المقابلات مع المحتجزين السابقين داخل مراافق احتجاز مؤقتة، كالأندية المدرسية ومنازل ومصنع قديم. وأمام الضحية الخامسة وهو عامل إغاثة إنسانية، فلقد قال إنه اختطف على أيدي "حركة نور الدين زنكي" أثناء تواجده في أحد مستشفيات محافظة حلب، واحتجز في مصنع مهجور تم تحويله إلى مركز للاحتجاز. وقال إن مقاتلي "حركة نور الدين زنكي" قد عذبوه من أجل إجباره على التوقيع على إفادات تحتوي على اعترافاته.

وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات من اثنين من الناشطين يزعمان فيها أن خمسة ناشطين إعلاميين قد تعرضوا للتعذيب أثناء احتجازهم لدى "جبهة النصرة" في إدلب ما بين عامي 2014 و2015 على خلفية أسباب متشابهة، ولكن لم نتمكن من التتحقق من هذه الروايات بشكل مستقل. وعلاوة على ذلك، أضاف محامون وناشطون أجرت المنظمة مقابلات معهم أنهم يعرفون عن حالات تعذيب وإساءة معاملة محتجزين لدى "الجبهة الشامية" وحركة "نور الدين زنكي" و"الفرقة 16" في محافظة حلب، وخصوصاً تعذيب أسرى قوات النظام والشبيحة، ومن يعتقد بأنهم متسللون أو مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية"، وغيرهم من مقاتلي الجماعات المتناحرة.

وتتشابه أساليب التعذيب التي قيل إنها متتبعة لدى "جبهة النصرة" و"حركة نور الدين زنكي" مع تلك التي تستخدمها الحكومة السورية، بما في ذلك أساليب الضرب بأجسام مختلفة وأسلوب "الشبح"، وهو وضعية مجدهة تتضمن تعليق الشخص من رسغيه من خطاf في السقف طوال ساعات، وأسلوب "الدولاب" الذي يُجبر فيه الشخص على الدخول في إطار سيارة ويداه مقيدتان خلف ظهره أو بالأصفاد مع ما يرافق ذلك من الكثير من الضرب المبرح.

ويعمل "حازم" <sup>99</sup> صحفيًّا لدى إحدى وسائل الإعلام الدولية، وأخبر منظمة العفو الدولية أنه اختُطف على أيدي جبهة النصرة في يوليو / تموز 2014 جراء ما عمله الذي يزاوله. وأخبر المنظمة بما يلي:

"أقدم مسلحون ملثمون على اختطاف صبيحة أحد الأيام أثناء سيري في شوارع معرة النعمان، ولم أعلم من هم بادئ الأمر، أو ماذا يريدون مني، واقتادوني إلى مصنع الأدوية في مدينة حلب وأخبروني هناك أنه يستخدم كمركز احتجاز تابع لجبهة النصرة. وأودعوني في غرفة صغيرة لا تتجاوز مساحتها مترين مربعين. وشاهدت خمس غرف صغيرة أخرى ولها دورة مياه واحدة مشتركة، ولم يُسمح للمحتجزين بأن يتحدثوا مع بعضهم البعض، ولكنهم حرصوا على جمعنا على موعد الصلاة فتسنى لي أن أعرف أن الآخرين متهمين بالانتقام لتنظيم الدولة الإسلامية. واتهموني أثناء الاستجواب بالإساءة إلى الجهاد والمجاهدين والعمل مع قناة إعلامية مناهضة لتنظيم القاعدة. وقاموا بتعذيبني ثلاثة مرات بعد كل جلسة استجواب، حيث قاموا بضربي بقضيب معدني على ظهري وركبتي وأخصم قدمي. وشعرت أنني أ تعرض للتعذيب لساعات، ولكن أعتقد أنها لم تتجاوز بضع دقائق بأي حال إذ إن الألم يفقد الإحساس بالوقت. واستخدمو كمامنة للضغط على أصابع يدائي العشرة، والحمد لله أنني احتجزت لثلاثة أيام فقط، وإنما تمكنت من الخروج على قيد الحياة بعد كل هذا التعذيب. وأخلي سبلي جراء الضغوط العامة التي مورست على الجبهة، ولم تتم إحالتي للمثول أمام قاضٍ. وأخبرني المحقق أن التعذيب كان عقاباً لي." <sup>100</sup>

واطلعت منظمة العفو الدولية على نموذج الإفراج عن حازم، وجاء فيه وفق أقوال المحقق أنه قد "تمت تبرئة حازم من التهم المنسوبة إليه بعد تعهده بأنه سوف يغطي الأخبار التي تساند الإسلام فقط." <sup>101</sup>

ويعمل "فريد" <sup>102</sup> ناشطاً إعلامياً في شمال محافظة إدلب، وتعرض لاختطاف في مناسبتين خلال عامي 2015 و2016 على أيدي "جبهة النصرة" بسبب ما يقوم به من عمل. وأخبر منظمة العفو الدولية بالتفاصيل التالية على صعيد حادثة اختطافه الأولى:

"اختُطفت على أيدي جبهة النصرة أثناء مروري، في ديسمبر / كانون الأول 2015، بإحدى نقاط التفتيش في طريق عودتي من تركيا، وقام عناصرها باقتيادي إلى إحدى المدارس التي تم تحويلها إلى مركز للاحتجاز في معرة النعمان، وتم احتجازي في غرفة رفقة 40 رجلاً جميعهم من المدنيين. ولم يوفروا لنا أية بطاويات أو مراتب للنوم، ما أضطر الناس لافتراض الأرض، ولم تتمكن من النوم جراء بروادة فصل الشتاء، وعدم وجود زجاج على النوافذ. وبعد 15 دقيقة قاموا باستدعائي بالاسم وطلبوا مني معرفة كلمة السر الخاصة بجهاز هاتفي التقال، ولكنني رفضت أن أفصح عنها، فقام ثلاثة من مقاتلي الجبهة باقتيادي إلى الخارج وشروعوا بركلني على سائر أنحاء جسدي إلى أن بدأ الدم ينذف من أنفي. واقتادوني

<sup>99</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>100</sup> مقابلة هاتفية، 16 مايو / أيار 2016.

<sup>101</sup> تتوفر نسخة منه لدى منظمة العفو الدولية.

<sup>102</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

بعدها إلى الداخل وعلقوني بوضعية الشبح من السقف وقيدوا رسغاي بسلسلة معدنية، وقد ارتفعت أطراف أصبع قدماي عن الأرض ما جعل جميع وزن جسدي معلقاً برسغي فقط. ولم أطق الألم الناجم عن ذلك، وشعرت كما لو أن عمودي الفقري قد أوشك على أن ينكسر، فانهارت وأفصحت عن كلمة السر. وعندما قاموا بيأزلي، نظرت إلى الساعة ليتضح أنني بقيت معلقاً بوضعية الشبح مدة ست ساعات كاملة. وكان رسغاي ينزفان دماً، واتهموني بعد أربع ساعات بالاعتداء على جبهة النصرة. وأخبرني القاضي الذي يقع مكتبه في المدرسة أنه ينبغي إعدامي جراء التهم المنسوبة إليه. وكان القاضي سوري الجنسية، فأنا أعرفه، ثم أخلي سبلي بعد يومين، جراء الضغوط على ما أعتقد. ولم أكد أصدق أذنائي عندما قالوا لي أنتي حر طليق، فلقد اعتقدت أن القاضي قد اتخاذ قراراً بإعدامي".<sup>103</sup>

وتعرض الناشط "صالح" <sup>104</sup> الذي يبلغ من العمر 19 عاماً للاختطاف على أيدي جبهة النصرة في ديسمبر / كانون الأول 2014، وأخبر منظمة العفو الدولية أنه اتُهم بكونه غير ملتزم دينياً، وبالانتقام للجيش السوري الحر. وعلم صالح كصحي حر مع وسائل إعلام محلية ودولية، حيث اضطاع عموماً بهمة تغطية أخبار الخطوط الأمامية من الجبهة مع الجيش السوري الحر. وبرأت محكمة بيت العدل التي تديرها جبهة النصرة ساحة "صالح" من التهم المنسوبة إليه. وأخبر صالح منظمة العفو الدولية بما يلي:

"لم أكن عضواً في الجيش السوري الحر ولم يسبق لي وأن حملت سلاحاً قط. وتعاقدت معه بعض القنوات الإعلامية كي أغطي أخبار الخطوط الأمامية على الجبهة. وتم اختطافي في حوالي الساعة الخامسة صباحاً أثناء تواجدي في المكتب الإعلامي التابع لجماعات الجيش السوري الحر، وصرخت حينها قائلاً إبني ناشط، ولست مقاتلاً، ولكنهم لم يلقو بالاً لذلك كله. وانتزعوا سواراً يحيط بمعصمي وحرقوه لوجود علم الثورة عليه. واقتادوني رفقة نحو 15 مقاتلاً إلى أحد المباني واحتجزونا داخل إحدى الغرف. وأخبرتنا خاطفونا أنهم من جبهة النصرة، فأصبت بالرعب، واقتادوني في اليوم التالي للاستجواب وقام ثلاثة مقاتلين بضربي على سائر أنحاء جسدي بقبضات أياديهم دون أن أعرف السبب. ولم يطروا علي أي سؤال ثم أعادوني إلى الغرفة، وداوموا على تسديد الكلمات في مدة 20 يوماً، وانهالوا علي ضرباً بالعصي. وطلبت منهم في إحدى المرات أن أعرض على الطبيب كي يفحص جبهة رأسي التي كانت تنزف دماً، ولكنهم تجاهلوا طلبي.

"وبعد عشرين يوماً، قاموا بنقلني إلى مركز الحجز في حارم، ورحبوا بي بحفلة ضرب بالكوابيل، واحتجزت في زنزانة رفقة 17 رجلاً جميعهم من المدنيين. وسمعت صرراخ أشخاص طوال اليوم والليل، ثم اقتادوني إلى غرفة التعذيب بعد أن أمضيت 24 ساعة مع آخرين في نفس الزنزانة، وجعلوني اتخاذ وضعية الشبح حيث قيدوا يداي إلى السقف بالسلسل لرفع أصبع قدماي عن الأرض، ثم انهالوا علي ضرباً بالعصي وبقيت بنفس الوضعية طوال خمسة أيام. وكانوا يسمحون لي باستراحة مدتها 10 دقائق كل ساعة، ولقد شاهدت الموت يدنو مني مراراً أثناء تلك الأيام الخمسة.

<sup>103</sup> مقابلة هاتفية، 20 مايو / أيار 2016.

<sup>104</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

"وأعقب التعذيب البدني تعذيباً نفسياً أثناء جلسات الاستجواب. وفتشوا حسابي على فيسبوك، وعثروا فيه على تعليق نشرته وسخرت فيه من جبهة النصرة. واتهموني المحقق بأنني علماني، وهذا صحيح، ولكنني أنكرت التهمة. وشروعوا بضربي إلى أن اعترفت بأنني غير ملتزم دينياً، ثم قاموا بتعصيب عيني، ونقلوني بالسيارة إلى سلقين مع شخص آخر، وتم احتجازني هناك في زنزانة مع أشخاص آخرين أخبروني أنه لا يوجد تعذيب في المحكمة. وعندما شاهد الحارس آثار الكدمات على جسدي قال إن الحراس في حارم عبارة عن وحوش، وأنه لا بد من محاسبتهم.

"وتم إطلاق سراح أحدهم لحسن الحظ، وتمكنـت عن طريقـه من إعلام والدـي بمـكان تـواجـدي، وجاءـت والـدـي وـشـقيقـتي لـزيـارتـي بـعـدـ يومـينـ فيـ سـلـقـينـ. وـالتـقـتـ والـدـي بـأـحـدـ القـضـاءـ، وـكانـ مـصـريـ الجنـسـيـ، وـقـالـ لهاـ أـنـ يـمـكـنـ أـنـ يـتمـ الإـفـرـاجـ عـنـيـ لـوـ التـزـمـتـ بـالـدـيـنـ وـتـوـقـتـ عـنـ الـعـلـمـ مـعـ الـجـيـشـ السـوـرـيـ الـحـرـ، فـوـافـقـتـ وـتـمـ إـخـلـاءـ سـبـيـلـ بـعـدـ 60ـ يـوـمـاًـ مـنـ العـذـابـ".<sup>105</sup>

وـثـمـ نـاـشـطـ آـخـرـ يـُـدـعـىـ "ـإـبـرـاهـيمـ"ـ<sup>106</sup>ـ يـؤـمـنـ بـعـلـمـانـيـةـ الـدـوـلـةـ، وـتـعـرـضـ بـدـورـهـ لـلـاـخـطـافـ عـلـىـ أـيـدـيـ "ـجـبـهـةـ النـصـرـةـ"ـ فـيـ حـلـبـ بـتـارـيخـ 7ـ إـبـرـيلـ /ـ نـيـسـانـ 2015ـ، وـتـعـرـضـ لـلـتـعـذـيبـ فـتـرـةـ اـحـتـجـازـهـ الـتـيـ اـسـتـمـرـتـ ثـلـاثـةـ أـيـامـ. وـيـعـتـقـدـ إـبـرـاهـيمـ أـنـ اـسـتـهـدـفـ لـقـيـامـهـ بـتـنـظـيمـ مـظـاهـرـاتـ سـلـمـيـةـ تـأـيـيـدـاـ لـاـنـتـفـاضـةـ 2011ـ. وـأـخـرـ مـنـظـمةـ الـعـفـوـ الدـوـلـيـ بـمـاـ يـلـيـ:

"ـدـاهـمـتـ جـبـهـةـ النـصـرـةـ مـكـانـ أـحـدـ الـاـحـتـجـاجـاتـ قـبـلـ ثـلـاثـةـ أـيـامـ مـنـ اـخـتـطـافـ، وـأـزـالـواـ جـمـيعـ أـعـلـامـ الثـورـةـ، وـأـتـهـمـواـ الـمـشـارـكـينـ بـأـنـهـمـ مـنـ الـعـلـمـانـيـنـ الـمـنـاوـثـيـنـ لـتـنـظـيمـ الـقـاعـدـةـ. وـتـوـجـهـتـ بـعـدـ ثـلـاثـةـ أـيـامـ إـلـىـ مـحـكـمـةـ مـجـلـسـ الـقـضـاءـ الـأـعـلـىـ لـتـحـرـيرـ شـكـوـيـ بـحـقـهـ، فـقـامـتـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الرـجـالـ بـاـخـتـطـافـ فـيـ طـرـيـقـ عـوـدـيـ مـنـ حـيـ الـأـنـصـارـيـ بـحـلـبـ وـقـامـواـ بـتـقـيـيـدـيـ وـضـرـبـيـ دـاـخـلـ السـيـارـةـ الـتـيـ اـسـتـمـرـتـ بـالـمـسـيرـ طـوـالـ سـاعـةـ مـنـ الـزـمـنـ، ثـمـ اـنـتـصـرـتـ لـيـ أـنـتـهـاـ الـإـسـتـجـوابـ الـذـيـ اـسـتـمـرـتـ أـنـهـمـ مـنـ جـبـهـةـ النـصـرـةـ. وـطـرـحـواـ عـلـىـ أـسـئـلـةـ مـنـ قـبـيلـ "ـلـمـاـ تـعـارـضـ جـبـهـةـ النـصـرـةـ؟ـ"ـ وـ"ـلـمـاـ تـحـمـلـ أـعـلـامـ الثـورـةـ وـلـيـسـ رـاـيـةـ إـلـاسـلـامـ؟ـ"ـ وـأـتـهـمـيـ الـحـقـقـ أـنـتـهـاـ جـلـسـةـ الـإـسـتـجـوابـ الـثـانـيـةـ بـأـنـيـ أـقـومـ بـجـمـعـ إـحـدـاثـيـاتـ الـمـوـاـقـعـ الـجـفـرـافـيـةـ الـخـاصـةـ بـقـوـاعـدـ جـبـهـةـ النـصـرـةـ عـبـرـ نـظـامـ تـحـدـيدـ الـمـوـاـقـعـ الـعـالـيـ لـصـالـحـ الـحـالـفـ بـقـيـادـةـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ، وـتـمـ اـقـتـيـارـيـ بـعـدـ جـلـسـةـ الـإـسـتـجـوابـ الـثـانـيـةـ إـلـىـ غـرـفـةـ الـتـعـذـيبـ، وـعـلـقـونـيـ بـوـضـعـيـةـ الشـبـحـ مـنـ رـسـفـيـ إـلـىـ السـقـفـ مـعـ مـرـاعـةـ عـدـمـ لـمـسـ أـصـابـعـ قـدـمـايـ لـلـأـرـضـ، ثـمـ اـنـهـلـواـ عـلـىـ ضـرـبـاـ بـالـكـوـاـبـلـ عـلـىـ سـائـرـ أـنـحـاءـ جـسـديـ. وـأـعـتـقـدـ أـنـهـمـ تـرـكـونـيـ مـعـلـقاـ مـدـدـةـ 30ـ دـقـيـقـةـ، وـشـعـرـتـ بـآـلـمـ مـبـرـحةـ. وـأـعـتـقـدـتـ أـنـ الـأـمـرـ قـدـ اـنـتـهـىـ وـلـكـنـ كـنـتـ مـخـطـئـاـ. فـلـقـدـ اـسـتـخـدـمـواـ بـعـدـ وـضـعـيـةـ الشـبـحـ أـسـلـوبـ الدـوـلـابـ، وـقـامـواـ بـوـضـعـ عـصـابـةـ عـلـىـ عـيـنـيـ وـأـجـبـرـونـيـ عـلـىـ الدـخـولـ فـيـ إـطـارـ وـانـهـلـواـ عـلـىـ ضـرـبـاـ بـالـعـصـيـ ثـمـ اـقـتـادـونـيـ إـلـىـ زـنـزـانـةـ الـحـبـسـ الـانـفـرـادـيـ. وـضـعـ الـحـرـسـ عـصـابـةـ عـلـىـ عـيـنـيـ فـيـ الـيـوـمـ الـتـالـيـ وـاقـتـادـونـيـ بـالـسـيـارـةـ مـدـدـةـ نـصـفـ سـاعـةـ، وـتـرـكـونـيـ عـلـىـ قـارـعـةـ الـطـرـيـقـ كـمـاـ لـوـكـنـتـ حـيـوانـاـ مـنـ الـحـيـوانـاتـ. وـلـأـعـلـمـ مـاـ هـيـ الـمـنـطـقـةـ الـتـيـ اـحـتـجـزـتـ فـيـهـاـ وـلـكـنـ يـبـدوـ أـنـهـ أـحـدـ الـمـصـانـعـ مـاـ يـجـعـلـنـيـ أـعـتـقـدـ أـنـهـ فـيـ الـقـسـمـ الـغـرـبـيـ مـنـ مـحـافـظـةـ حـلـبـ عـلـىـ الـأـرـجـحـ. وـلـمـ أـمـلـ أـمـامـ الـقـاضـيـ وـاـحـتـجـزـتـ طـوـالـ ثـلـاثـةـ أـيـامـ وـأـعـتـقـدـ أـنـهـ قـدـ تـمـ إـلـفـاجـ عـنـيـ جـرـاءـ ضـغـطـ الرـأـيـ الـعـامـ".<sup>107</sup>

<sup>105</sup> مقابلة في تركيا، 10 ديسمبر / كانون الأول 2015.

<sup>106</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>107</sup> مقابلة هاتفية، 4 إبريل / نيسان 2016.

وقال "حليم"<sup>108</sup> الذي يعمل في مجال الإغاثة أنه تعرض للاختطاف على أيدي "حركة نور الدين زنكي" بتاريخ 13 يوليو / تموز 2014 أثناء إشرافه على مشروع في أحد مستشفيات مدينة حلب. وظل قيد الاحتجاز بمotel عن العالم الخارجي طوال شهرين، وأُجبر خلالها على التوقيع على اعترافات انتزعت منه تحت التعذيب. ووصف حليم تفاصيل محتته لمنظمة العفو الدولية قائلاً:

"كنت داخل المستشفى لحظة قيام 10 مقاتلين بمحاهمته بعد أن ترجلوا من شاحنتهم الصغيرة. وكانوا ملثمين ويرتدون ملابس سوداء، واقتادوني إلى مصنع الصابون في القاسمية، الذي تم تحويله إلى مركز احتجاز تابع لحركة نور الدين زنكي". وبعد دخوله المصنع، يوجد على اليسار تسع زنازين خُصصت سبع منها للرجال، فيما خُصصت اثنتان للنساء بالإضافة إلى غرف الاستجواب. وقالت لي قوات شرطة سوريا الحرة أن مدير المستشفى قد حرر شكوى بحقه، وأخذوني إلى الزنزانة الأولى وأعطوني مرتبة ووسادة. ولا تتجاوز مساحة الزنزانة 20 متراً مربعاً واحتُجزت فيها رفقة عشرة أشخاص سرعان ما ارتفع عددهم إلى 24 شخصاً قبيل الإفراج عنني. وقال لي أحد المحتجزين معي ويدعى مصطفى أنه قد تعرض للتعذيب باستخدام أسلوب (بالنغو) أي أنه قد تم تعليقه من رسفيه ويداه مقيدتان خلف ظهره. ولقد قاموا بتعذيبه مجدداً يوم وصولي، وتوجب علينا أن نساعد كي يتمكن من تناول الطعام والذهب إلى دوره المياه جراء الألم الشديد الذي كان يعاني منه. وتم اقتيادي في اليوم الخامس إلى غرفة الاستجواب حيث اتهمني المحققون بالتجسس لصالح الحكومة السورية، وتزويدها بإحداثيات المستشفى الجغرافية، وهو ما أنكرته، إذ إن المشكلة الفعلية هي الشكوى التي حررتها بحق مدير المستشفى بشأن إساءة استغلال أموال المستشفى.

"وتم استجوابي أثناء فترة احتجازي ست أو سبع مرات، وجلبوا قبل أسبوعين من إخلاء سبيلي أحد موظفي المستشفى الذي أخبرني أنهم أجبروه على أن يقول إنني دفعت له رشوة كي يقف على مدخل المستشفى، ويراقب أنشطة المستشفى ويبلغني بها. كما أُسندوا لي تهمة سرقة المعدات وبيعها كي أغطي مبلغ الرشوة... وعندما رفضت أن أوقع على ورقة الاعترافات، أوعز المحقق للحارس بأن يقوم بتعذيبني. واستخدم هذا الأخير أسلوب "بساط الريح"، حيث وضع كلتا يديه فوق رأسي، وأجبرني على رفع ساقيه بشكل متقطع، ثم انهاض ضرباً بالковابل على أخمص قدمي. ولم أتمكن من تحمل الألم، فوافقت على أن أوقع على الورقة. وأُفرج عنني بتاريخ 6 سبتمبر / أيلول 2014 دون أن أمثل أمام القاضي. ولم يعيدوا مقتنياتي في أبداً، أي محفظتي وبطاقات الهوية الصور الوحيدة التي أحملها لوالدي، فلقد صورت جميعها... ولم يسمحوا لي أن أتصل بعائلتي طيلة فترة احتجازي على الرغم من توسلياتي لهم بهذا الشأن. فلقد كنت دائم التفكير بعائلتي وكيف يمكنهم تدبر أمرهم بدوني لأنني كنت المعيل الوحيد للعائلة."<sup>109</sup>

<sup>108</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>109</sup> مقابلة في تركيا، 5 ديسمبر / كانون الأول 2015.

## 4. عمليات القتل بإجراءات موجزة

ولا زالت منظمة العفو الدولية تتلقى منذ عام 2014 عدداً من الادعاءات التي تزعم قيام "جبهة النصرة" وحركات "أحرار الشام"، والمحاكم التابعة، لهما بتنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة في حلب وإدلب. وتشمل قائمة الأشخاص الذين تم إعدامهم بإجراءات موجزة مدنيين وأسرى من قوات النظام المسلحة وعناصر من ميليشيا الشبيحة الموالية للنظام وأشخاص يُزعم أنهم "متسللون"، ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ومقاتلين من الجماعات المتناثرة الأخرى التي تعارض الحكومة السورية. وقامت الجماعات المسلحة في بعض الحالات بتنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة أمام العامة.

ويحظر القانون الدولي تعمد قتل المحتجزين سواء أكانوا مدنيين أو أسرى من الجنود أو عناصر الميليشيات أو المقاتلين أو من يُعرفوا "بالمسللين". ويشكل إعدام هؤلاء الأفراد بإجراءات موجزة انتهاكاً خطيراً لقانون الإنساني الدولي وجمرة حرب. كما يندرج ضمن جرائم الحرب القيام بإصدار أحكام الإعدام وتفيذها دون أن تكون صادرة عن محكمة أصولية توفر جميع الضمانات التي لا يمكن الاستغناء عنها عموماً.<sup>110</sup>

واطلعت منظمة العفو الدولية على بيانات عامة صادرة عن محكمة بيت العدل التي تديرها "جبهة النصرة" خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2015 وتعلن فيها عن قتل أفراد مدنيين وأسرى من المقاتلين وأشخاص يُزعم أنهم من المسلحون في حلب وإدلب.<sup>111</sup> وعلى سبيل المثال، أصدر فرع بيت العدل في بلدة حریتان في شمال محافظة حلب بياناً بتاريخ 20 سبتمبر / أيلول 2015 جاء فيه أنها حكمت على ثلاثة رجال بالإعدام رمياً بالرصاص،<sup>112</sup> بينهم فتى في السابعة عشرة من العمر، يُدعى أحمد كلش اثنُهم بمتلازمة الجنسية. وقال أحد سكان حریتان ما يلي لمنظمة العفو الدولية:

"شاهدت أناسًا متجمهرين في حي البغدادية بحریتان. ولا أذكر التاريخ بالتحديد، ولكن حدث ذلك خلال شهر سبتمبر / أيلول 2015. وعندما اقتربت من الجموع شاهدت فتى وقد أُصيب بطلقتين بينما كانت أمه تبكي، ولقد بدأ يافعاً. وأخبرني رجل كان يقف هناك أن جبهة النصرة هي التي أطلقت النار على الفتى أمام الجميع بتهمة أنه مثلي الجنس. وأتذكر قضيته قبل عام من ذلك التاريخ لدى احتجازه بعهدة جبهة النصرة بعد أن أشتكي أنه وقع ضحية اعتداء جنسي على أيدي مجموعة من الرجال. وقامت قوات الجبهة باحتجازه رفقة الذين اعتدوا عليه بدلاً من مساعدته، ولم أشاهد جثتي الرجلين الآخرين".<sup>113</sup>

<sup>110</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدتان 1 و156.

<sup>111</sup> عكس السير "فرع بيت العدل في حریتان يقر إعدام ثلاثة أشخاص بتهمة المثلية الجنسية" 21 سبتمبر / أيلول 2015 (http://bit.ly/251gLEd): الجميع من أهل سوريا "بيت العدل يعدم رجلاً متهمًا بقتل أحد القيادات الدينية في جبهة النصرة" 23 يناير / كانون الثاني 2016 (http://all4syria.info/Archive/287864).

<sup>112</sup> عكس السير "فرع بيت العدل في حریتان يقر إعدام ثلاثة أشخاص بتهمة المثلية الجنسية" 21 سبتمبر / أيلول 2015 (تمت زيارة الموقع في 17 مايو / أيار 2016) (http://bit.ly/251gLEd)

<sup>113</sup> مقابلة هاتفية، 30 مايو / أيار 2016.

واحتجزت جبهة النصرة رجلاً اسمه "صالح" <sup>114</sup> في مركز الحجز التابع لها في محكمة بيت العدل في سلقين خلال ديسمبر / كانون الأول 2014. وأخبر صالح منظمة العفو الدولية بما يلي:

"شاهدت خمس نساء محتجزات سوية داخل زنزانة أثناء تقديم الطعام للمحتجزين. وأخبرني الحراس أنهن متهمات بارتكاب الزنا وأنه لا غفران لما أقدمن عليه إلا بالموت. وبعد شهر واحد من إطلاق سراحه، شاهدت شريط فيديو على الإنترنت يظهر رجالاً من "جبهة النصرة" وهم يعدمون إحدى النساء الخمس رمياً بالرصاص في الشارع. كانت امرأة في أواسط العمر فيما لم تظهر النساء الآخريات في الشريط." <sup>115</sup>

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من مراجعة محتويات شريط الفيديو نظراً لحذفه من على موقع يوتوب، ولكن تسلّى لها أن تراجع محتويات شريطين آخرين على الشبكة يظهر فيها إعلان "جبهة النصرة" عن إعدام امرأتين بتهمة الزنا في إدلب خلال عام 2015. وثمة أدلة أخرى تثبت قيام "جبهة النصرة" بإعدام مقاتلين من قوات النظام بإجراءات موجزة، عقب استيلائهما على الأراضي التي كانت واقعة تحت سيطرة تلك القوات في 2015.<sup>116</sup> واستولت الجبهة وغيرها من الجماعات المسلحة على مطار أبو الزهور في محافظة إدلب بتاريخ 9 سبتمبر / أيلول 2015، وأسرت ما لا يقل عن 60 جندياً من قوات النظام.<sup>117</sup> ثم ظهر شريط فيديو على الشبكة بتاريخ 19 سبتمبر / أيلول يظهر عناصر "جبهة النصرة" وهم يقومون بإعدام أولئك الأسرى رمياً بالرصاص.<sup>118</sup>

وذكر اثنان من مسؤولي مجلس القضاء الأعلى والمحكمة التي تديرها "الجبهة الشامية" أن القانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية ينص على عقوبة الإعدام في جرائم من قبيل القتل بداعٍ السرقة والقتل العمد والردة.<sup>119</sup> وذكر

<sup>114</sup> مقابلة في تركيا، 10 ديسمبر / كانون الأول 2015.

<sup>115</sup> مقابلة في تركيا، 10 ديسمبر / كانون الأول 2015.

<sup>116</sup> العالم الآن "على خطى داعش...جبهة النصرة تعدم امرأة في معرة مصرین" 14 يناير / كانون الثاني 2015 ([https://www.youtube.com/watch?v=sAuRfDz\\_Flo](https://www.youtube.com/watch?v=sAuRfDz_Flo))؛ سوريا الغد "النصرة تعدم امرأة متهمة بالزنا للمرة الثانية خلال الأسبوع الحالي" 20 يناير / كانون الثاني 2015 (<https://www.youtube.com/watch?v=B1rmeSuORDs>)

<sup>117</sup> انظر التعليقات المنشورة على موقع فيسبوك (<https://www.facebook.com/Syrian.Revolution/videos/10156223060555727>)؛ أورينت نيوز "تحرير مطار أبو الزهور العسكري" 9 سبتمبر / أيلول 2015 (<https://www.youtube.com/watch?v=pqbVO92jEoE>)

<sup>118</sup> تويت يوك "النصرة تعدم عناصر قوات النظام في مطار أبو الزهور العسكري" (<https://www.youtube.com/watch?v=jEUKtjroCyw>)؛ أرا نيوز "جبهة النصرة وجماعات مسلحة أخرى تعدم الأسرى في مطار أبو الزهور العسكري في إدلب" 20 سبتمبر / أيلول 2015 (<http://bit.ly/1XSwRVy>) (تمت زيارة الموقع في 26 مايو / أيار 2016).

<sup>119</sup> انظر القانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية (<http://www.carjj.org/sites/default/files/united-arab-criminal-law-part1.pdf> و <http://www.carjj.org/sites/default/files/united-arab-criminal-law-part2.pdf>).

نائب مدير المجلس في مقابلة مع منظمة العفو الدولية: "تُنفذ أحكام الإعدام في مراكز الحجز وفق مبادئ الشريعة ثم تُسلم الجثة إلى ذويها لإتمام مراسيم الدفن".<sup>120</sup>

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال أحد المسؤولين في المحكمة التي تديرها "الجبهة الشامية" أن المحكمة تحكم بالإعدام على الأسرى من عناصر قوات النظام وأجهزته الأمنية وميليشيا الشبيحة، ومن يُشتبه في أنهم من المتسللين. ولكن لم يفصح المسؤول المذكور عن مكان تنفيذ أحكام الإعدام تلك.<sup>121</sup>

وأعلن جهاز الأمن التابع "الجبهة الشامية" بتاريخ 25 يناير / كانون الثاني 2015 عن إعدام عبد الله عادل همام ومحمد حيدر حياني وابتسام ملحم عقب اتهامهم بتسميم مقاتلي الجبهة والتجسس لصالح الحكومة السورية.<sup>122</sup> وأكدت إحدى المنظمات المحلية لمنظمة العفو الدولية أن ابتسام ملحم قد اعتُقلت على أيدي عناصر "الجبهة الشامية" في يناير / كانون الثاني 2015 وأنه قد تم اقتيادها إلى جهة غير معلومة.<sup>123</sup>

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع ثلاثة من سكان مدينة حلب قالوا إنهم شاهدوا عمليات قتل بإجراءات موجزة رمياً بالرصاص بحق أربعة من عناصر قوات النظام وميليشيا الشبيحة الموالية له على أيدي "الجبهة الشامية" ما بين عامي 2014 و2015. وأخبر أحد سكان حلب منظمة العفو الدولية بما يلي:

"شاهدت تنفيذ حكم الإعدام بإجراءات موجزة بحق اثنين من عناصر الشبيحة الذين أقتلت الجبهة الشامية القبض عليهما، وتم تنفيذ الحكم أمام مستشفى الشفاء في مدينة حلب في يومين مختلفين خلال عام 2015، حيث قامت الجبهة الشامية بتلاوة قرار الإعدام على الملا قبل أن يطلق عناصرها النار عليهما بالبنقية. وترك الجثتان ملقيتين لبعض ساعات في الشارع كي يراهما الجميع".<sup>124</sup>

ووصف اثنان من سكان المدينة للمنظمة حادثة مشابهة شهدت إعدام اثنين من جنود قوات النظام على الملا في أحد أحياي المدينة أواخر العام 2014. وأخبر أحد سكان المدينة منظمة العفو الدولية بما يلي:

<sup>120</sup> مقابلة هاتفية، 10 مايو / أيار 2016.

<sup>121</sup> مقابلة هاتفية، 30 مايو / أيار 2016.

<sup>122</sup> حلب نيوز "إعدام خلية تابعة للنظام عقب محاولتها تسميم مقاتلي الجبهة الشامية" 25 يناير / كانون الثاني 2015 ( ) <http://halabnews.net/?p=62350https://www.facebook.com/ActGroup.PalSyria/photos/a.443767102335638.102066.435367703175578/811469968898681/?type=3&theater> (تمت زيارة الموقع في 20 مارس / آذار 2016).

<sup>123</sup> مراسلات عبر البريد الإلكتروني، 22 مايو / أيار 2016.

<sup>124</sup> مقابلة هاتفية، 16 مايو / أيار 2016.

44 "لقد كان التعذيب عقاباً لي"  
حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

"ألقت الجبهة الشامية القبض على عدد من عناصر قوات النظام أثناء اشتباكات وقعت بينهما في حلب أواخر عام 2014. وأُعدم عنصراً بالرصاص أعتقد أنهما من القادة أولًا أمام حشد من الناس، وظللت <sup>125</sup> الجثث ملقاة في الشارع طوال يوم قبل أن يقوم السكان برفعها بعد أن غطت دمائها الرصيف."

---

<sup>125</sup> مقابلة هاتفية، 16 مايو / أيار 2016.

## 5. القانون الإنساني الدولي

تنطبق قواعد القانون الإنساني الدولي أو قوانين الحرب على سلوك أطراف النزاع المسلح غير الدولي الدائر في سوريا، وينسحب ذلك على الجماعات المسلحة من غير الدولة، وهو قانون لا ينطبق إلا في سياقات النزاعات المسلحة، ويهدف إلى حماية جميع الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، وخصوصاً المدنيين، بما في ذلك من سبق له المشاركة في تلك الأعمال أو الجرحى أو المستسلمين أو الأسرى. ويحدد القانون الإنساني الدولي معايير من السلوك الإنساني، ويحد من وسائل وأساليب تنفيذ العمليات العسكرية، إذ يتمثل غرضه الأساسي في الحد قدر الإمكان من حجم المعاناة الإنسانية في أوقات النزاع المسلح.

وتعتبر قواعد القانون الإنساني الدولي ملزمةً لجميع أطراف النزاع المسلح بما فيها الجماعات المسلحة من غير الدولة من قبيل تلك التي تنشط تحت لواء ائتلافي فتح حلب وجيش الفتح.

وبما أن سوريا هي إحدى الدول الأطراف باتفاقيات جنيف لعام 1949، فلا بد من التنويه بأن المادة 3 المشتركة بين الاتفاقيات الأربع التي تنطبق على جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي كالنزاع الدائر في سوريا حالياً وكونها تشكل متن القانون الدولي العربي تنص على حظر "القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والمعاملة المهينة والهادمة بالكرامة، وأخذ الرهائن، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً".<sup>126</sup>

ويشكل انتهاك هذه القواعد من قبيل تعذيب المحتجزين أو إعدامهم بدون محاكمة سواء أكانوا مدنيين أو مقاتلين أسرى أو من يُطلق عليهم بالمتسللين جريمة حرب.<sup>127</sup>

كما ينص القانون الإنساني الدولي على اعتبار القادة العسكريين والرؤساء المدنيين مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب التي يرتكبها من هم تحت إمرتهم، إذا كان هؤلاء القادة أو الرؤساء هم من أوعزوا بارتكاب هذه الجرائم، أو علموا بشأنها أو توفرت الأسباب الموجبة لعلمه بارتكابها، أو بنيّة ارتكابها، دون اتخاذ التدابير الضرورية لمنعها، أو معاقبة مرتكبيها في حال وقوعها فعلاً.<sup>128</sup>

ولجميع الدول حق تطبيق مبدأ الولاية العالمية في محکمها الوطنية بشأن جرائم الحرب المرتکبة في دول أخرى.<sup>129</sup>  
ويتعين عليها التحقيق في جرائم الحرب التي تدرج ضمن نطاق اختصاصها وملاحقة المشتبه بارتكابهم لها عند الاقتضاء.<sup>130</sup>

<sup>126</sup> المادة المشتركة 3 (1) من اتفاقيات جنيف الأربع.

<sup>127</sup> نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 (2/ج).

<sup>128</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر "القانون الإنساني الدولي العربي" المجلد 1، القواعد: القاعدتان 152 و153.

<sup>129</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدة 157.

<sup>130</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العربي، القاعدة 158.

## نتائج ووصيات

تعطي حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة التي توثقها منظمة العفو الدولية لحة عن واقع الحياة تحت حكم جماعات المعارضة المسلحة في محافظة حلب وإدلب. وأما المدنيون الذين يعيشون في ظل التهديد الدائم باحتمال تعرضهم للهجمات العشوائية من قوات الحكومة لا شيء سوى لأنهم يقطنون مناطق وقعت تحت سيطرة الجماعات المسلحة. فلقد تعرضوا بدورهم للكثير من الانتهاكات على أيدي تلك الجماعات الساعية إلى تأكيد سلطتها عن طريق تطبيق العدالة بخشونة وإيقاع عقوبات قاسية بحق المخالفين. وتعرض ناشطون إعلاميون وصحفيون ومحامون وعمال إغاثة وغيرهم لاختطاف والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة على أيدي عناصر الجماعات المسلحة المنضوية تحت لواء ائتلاف جيش الفتح (معركة) فتح حلب. كما كان سكان حلب وإدلب شهوداً على عمليات إعدام وإجراءات موجزة نفذتها جبهة النصرة وحركة أحرار الشام بحق مدنيين وأسرى من عناصر قوات الحكومة السورية وميليشيا الشبيحة الموالية لها ومن يعتقد بأنهم من المتسليين ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وعناصر الجماعات المتاخمة الأخرى. ويمكن القول بأن هذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات الخطيرة الأخرى التي ارتكبها من خلال أجهزة عشوائية شبه قضائية هي انتهاكات ترقى إلى مصاف جرائم الحرب، ويتعين جلب مرتكبيها أو الذين أوعزوا بارتكابها للمثول أمام القضاء.

ولقد ارتكب هذه الانتهاكات في سياق جرائم الحرب التي ارتكبها جماعات المعارضة المسلحة في مختلف أنحاء سوريا عن طريق قتل المدنيين وإصابتهم من خلال الاستخدام العشوائي لأسلحة من قبيل قذائف الهاون والعبوات الناسفة المحلية الصنع والتفجيرات الانتحارية بالسيارات المفخخة في اعتداءات استهدفت المناطق السكنية الواقعة تحت سيطرة الحكومة. ولا يمكن تبرير ارتكاب جرائم الحرب تحت أي مبرر وبغض النظر عن الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق التي ارتكبها قوات الحكومة السورية وتنظيم الدولة الإسلامية.

ويمكن وصف السياق السياسي الأوسع نطاقاً الذي قد يقود تعرّض مفاوضات السلام فيه إلى الطلب من جماعات المعارضة المسلحة أن تلعب دوراً رئيسياً في وقف النزاع ومستقبل العملية الانتقالية السياسية. وإذا أرادت الجماعات أن تحظى بشقة الناس الذين يقطنون في المناطق الخاضعة لسيطرتها فلا بد لها وللمجتمع الدولي لا سيما الحكومات التي تقدم الدعم لها مالياً وسياسياً أن تتصدى لما ترتكبه من انتهاكات دون مزيد تأخير.

وعليه، فتقترن منظمة العفو الدولية التوصيات التالية:

### إلى الجماعات المسلحة التي تعارض الحكومة السورية:

بما فيها تلك التي تعمل تحت راية ائتلاف (معركة) فتح حلب وجيش الفتح:

- قيام القيادات العليا بإدانة جميع انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات أحكام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك الإدانة العلنية لعمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة والمحاكمات الجائرة والقتل بإجراءات موجزة واستخدام العقوبات القاسية والمهينة؛
- والإيعاز إلى تابيعهم بأنه لن يتم التهاون مع انتهاكات القانون الإنساني الدولي تحت أي ظرف من الظروف، وأنه سوف تتم محاسبة مرتكبيها؛

- والإفراج فوراً ودون شروط عن جميع الأشخاص المحتجزين لا شيء سوى لاعتبارات تتعلق بأرائهم السياسية أو بسبب دياناتهم أو قومياتهم؛
- وإعلام عائلات المحتجزين بمصیرهم وأماكن تواجدهم بما في ذلك من لقى حتفه منهم وإعلامهم بظروف وملابسات وفاتهم وأماكن دفنه؛
- والسماح بإجراء تفتيش دولي مستقل لجميع أماكن الحجز، وضمان تلبية ظروف الاحتجاز ومعاملة المحتجزين للشروط الواردة في المعايير الدولية ذات الصلة من قبيل قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء، وتوفير كامل الحماية لجميع المحتجزين وضمان عدم تعرضهم للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة في الحجز؛
- ووقف استخدام أشكال العقوبة التي تنتهك الحظر المفروض على التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة؛
- وصرف جميع العناصر من الخدمة في حال ثبوت مسؤوليتهم عن ارتكاب أو الإيذاع بارتكاب انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة؛
- والتعاون مع التحقيقات المستقلة والمحايدة في انتهاكات القانون الإنساني الدولي بما في ذلك اللجنة التي فوضتها الأمم المتحدة التحقيق في الأحداث في الجمهورية العربية السورية.

#### إلى جميع أعضاء الفريق الدولي لدعم سوريا:

وتحديداً فرنسا وقطر وال سعودية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة:

- الضغط على الجماعات المسلحة الضالعة في النزاع السوري كي تتوقف عن ارتكاب جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وخصوصاً ممارسات الاختطاف والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة والإعدام بإجراءات موجزة؛
- وحث الجماعات المسلحة على الامتثال لمواد وأحكام قراري مجلس الأمن 2139 و 2254 المتعلقة بحقوق الإنسان والجوانب الإنسانية؛
- والتوقف فوراً عن نقل الأسلحة والذخائر وغير ذلك من المعدات العسكرية بما فيها أشكال الدعم اللوجستي والمالي إلى الجماعات المسلحة المتورطة في ارتكاب جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات والخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
- والتوقف عن إصدار تصاريح نقل الأسلحة إلى مستخدمين نهائين من المرجح أن يقوموا باستخدامها في ارتكاب أو تيسير ارتكاب جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والمخالفات لأحكام القانون الإنساني الدولي، ومنع نقل شحنات الأسلحة في الظروف والأحوال التي يغلب على الظن فيها احتمال تحويلها عن وجهتها الأصلية بما يفضي إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم والانتهاكات؛
- واستحداث آلية رقابة قوية تتيح التحقق قبيل نقل أية أسلحة أو ذخائر أو معدات عسكرية إلى الجماعات

المسلحة في سوريا، وذلك من أجل استبعاد أية مخاطر ملموسة من احتمال إساءة استخدام تلك الأسلحة والمعدات أو تحويلها عن وجهتها بقصد ارتكاب أو تيسير ارتكاب جرائم حرب وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو خروقات القانون الإنساني الدولي؛

■ واتخاذ تدابير فعالة تكفل منع تمرير المساعدات المالية أو المادية للجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات والخروقات الخطيرة في سوريا.

#### الوصيات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص:

■ الضغط على فرنسا والمملكة المتحدة كي توقفا فوراً نقل شحنات الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات العسكرية بما في ذلك وقف أشكال الدعم اللوجستي والمالي في حال توفر أدلة موثوقة تشير إلى ارتكاب الجماعات المسلحة لجرائم حرب أو انتهاكات وخروقات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

#### الوصيات الموجهة إلى روسيا والولايات المتحدة على وجه التحديد:

■ إعطاء الأولوية، أثناء محادثات السلام التي تجري بوساطة أممية، للتصدي لسائل الاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة التي تُرتكب على أيدي الجماعات المسلحة وقوات الحكومة السورية وكذلك حالات الاختفاء القسري التي ترتكبها الدولة.

#### إلى الدول كافة:

■ القبول بتقاسم المسؤولية في التحقيق في جرائم الحرب في سوريا وغيرها من الجرائم التي يعاقب القانون الدولي عليها وللحالة مرتكبيها، والسعى تحديداً إلى تطبيق مقتضيات مبدأ الولاية العالمية لدى محاكمها الوطنية بشأن جرائم الحرب في سوريا وغيرها من الجرائم التي تطبق أحكام القانون الدولي بشأنها؛

■ وإنشاء فرق دولية مشتركة للتحقيق واللحالة ضمن سياق المسؤولية المشتركة عن التحقيق في الجرائم التي يعاقب القانون الدولي عليها في سوريا وتحسين فعالية التحقيقات وفرص اعتقال الجناة وتنسيق عمليات ملاحقتهم جنائياً.

#### إلى مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا:

■ ضمان إعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بخروقات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الاحتجاز التعسفي والاختطاف والتعذيب والاختفاء القسري أثناء محادثات السلام التي تجري بوساطة الأمم المتحدة في جنيف؛

■ والضغط على الولايات المتحدة وروسيا كي تحرضا على أن تتضمن تدابير بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها في سياق محادثات السلام موضوع الإفراج عن المحتجزين تعسفاً لدى الجماعات المسلحة والدولة في سوريا وتزويد عائلات جميع المفقودين بالمعلومات المتعلقة بمصيرهم على إثر احتجازهم.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

■ إحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى مدعى عام المحكمة الجنائية الدولية؛

■ وإيقاع عقوبات تستهدف قادة الجماعات المسلحة وعناصرها المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وفق أحكام قرار مجلس الأمن رقم 2139.

## "لقد كان التعذيب عقاباً لي"

### حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

كانت قوات الحكومة مسؤولة عن ارتكاب غالبية الانتهاكات على هامش النزاع في سوريا، ولكن تظل الأوضاع في محافظتي حلب وإدلب بمثابة دراسة حالة تنطوي على الكثير من المعلومات التي تسلط الضوء على واقع الأمور. المتعلقة بتطور الأمور عندما تبسط جماعات المعارضة المسلحة سيطرتها على الأرض وتنشئ مؤسسات شبه قضائية.

ويوثق التقرير الحالي 24 حالة اختطاف، وقعت ما بين عامي 2012 و2015، بناء على مقابلات أجريت مع أفراد تعرضوا للاختطاف والاحتجاز، قبل أن يتم إطلاق سراحهم ومع أفراد عائلات مختطفين، ولا زالوا في عداد المفقودين حتى الآن. وقال ضحايا خمس من هذه الحالات أنهم تعرضوا للتعذيب. وتتضمن قائمة الجماعات المسلحة المتهمة بارتكاب هذه العمليات كلا من "الجبهة الشامية" و"حركة نور الدين زنكي" و"الفرقة 16 في حلب"، والتي اندضوا جميعاً تحت لواء ائتلاف "فتح حلب" في 2015، و"جبهة النصرة" و"حركة أحرار الشام الإسلامية في إدلب" اللتان انضمتا لائلاف "جيش الفتح" في العام نفسه. وتتمتع جميع هذه الجماعات بدعم قوي من حكومات دول مثل قطر والسعودية وتركيا والولايات المتحدة.

كما يوثق التقرير عدداً من المزاعم المتعلقة بتنفيذ عمليات قتل بإجراءات موجزة على أيدي الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بحق مدنيين وأسرى من قوات النظام وأجهزته الأمنية وميليشيا الشبيحة الموالية له، ومن يُوصفوا بأنهم من المتسلين.

وتناشد منظمة العفو الدولية جميع جماعات المعارضة المسلحة في سوريا كي تدين الانتهاكات، وتبادر فوراً، ودون شرط أو قيد، إلى الإفراج عن جميع المحتجزين على خلفية ما يحملونه من آراء سياسية أو لاعتبارات تتعلق ببياناتهم أو قومياتهم، والسماح بتفتيش دولي مستقل لجميع منشآت الاحتجاز.

#### منظمة العفو الدولية

International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW

[www.amnesty.org/ar](http://www.amnesty.org/ar)



منظمة العفو  
الدولية